حاجة المفتي إلي التكامل المعرفي
والتعددية الثقافية
في عصر الذكاء الاصطناعي

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الموت والحياة، وعلم الإنسان مالم يكن يعلم، وخلق وسائل إدراكه، وحثه على التأمل والتفكر والتدبر في كونه ونفسه وآياته، وأرشده الي الاعتقاد الصحيح، فعرَّفه بذاته وأعلمه بصفاته، وأمره بالعلم والمعرفة وأرشده الي ضوابط التفكير، وحكمة المنطق، ومنطق الحكمة، وأصلى وأسلم على سيد المرسلين ورسول رب العالمين سيدنا محمد بن عبد الله النبي الأمين وعلى آله وصحبه ومن نهج نهجه واتبع هداه الى يوم الدين.

أما بعد:

فإن التكامل المعرفيَّ والتعدديةَ الثقافيةَ ولاسيما في عصر الثورة المعلوماتية "والذكاء الاصطناعي" قضيتان تفرضان نفسهما على الواقع العلميّ والفكريّ والثقافيّ، وتلحان بقوة على العلماء والمفكرين والفقهاء والدعاة في مسارات العلم والمعرفة تأسيسا واستكمالا، وتكاملا، ووعيا وإدراكا، وفقها واستنباطا، ورؤيةً وتصورا، ونتيجة وحكما، وتفاعلا مع مستجدات العلم وأطروحاته المتحدية، لا سيما في عصرنا هذا، بما يحمله العلم والفكر من قضايا ومضامين، تقترب من الشرع أو تبتعد عنه، وتتوافق مع الدين أو تتنافر معه، وتنسجم مع دلالاته أو تناقضها، مما يفرض على المنشغلين بالإفتاء والرصد الفكري على الدوائر الإلكترونية، ومعالجة قضاياها وظواهرها، وضرورة الاهتمام بها، والتفاعل الجاد معها، وردها إلى أصول التشريع وقواعده ومبادئه نصا أو اجتهادًا أو قياساً أو استحساناً، مراعاةً للمصلحة، وتحقيقا لمقاصد الدين الإسلامي الحنيف وشريعته القويمة .

وقد بينت في هذا البحث مفاهيمَ التكاملِ المعرفيّ، والتعدديةَ الثقافية، وأهمية كل منهما في تكوين الإدراك، وتنمية المواهب والقدرات العلمية والمعرفية والذهنية، إنضاجا للفتوي، وإثراء للعلم والمعرفة، كما بينت الأسس البنائيةَ والضوابطَ الشرعيةَ، والمقاصدَ الدينية، العلمية والفكرية من الضبط العلمي والمعرفي، والانفتاح على مستجدات العلم وأطروحات الفكر من منظور إسلاميٍّ يعتمد منهجَ الاثبات والنفيِ لما يتفق مع الدين أو يختلف معه، وبينت أهمية ذلك للعاملين بالإفتاء والمنشغلين بقضايا الفكر والرأي، والمضطلعين بهموم الأمة، لا سيما في ظل الثورة التكنولوجية، وما تمثله من أعباءَ جسيمةٍ، وتحدياتٍ كبيرةٍ للعلماء والمفكرين والقراء والناهمين للتزود بالعلوم والمعارف.

والله تعالى من وراء القصد، وهو سبحانه حسبي ونعم الوكيل

التمهيـد

التحرير المفاهيمي للمصطلحات

يقصد بالتحرير المفاهيمي: بيان مفهوم المصطلح العلمي، وما يطرأ عليه من إشكالات، ولا مرية أن التحرير المفاهيمي للمصطلحات يعاني في كثير من الأحيان من بعض الإشكاليات المفاهيمية في تحرير دلالاته في صورة دقيقة تحُول في بعض الأحيان الى الخلط المفاهيمي، والالتباس الدلالي، ويعاني من كم من الإزاحات الدلالية والتحكمات المفاهيمية، بحيث تُقصَى بعض الدلالات التي لها حق الصدارة في سلم أولويات الانتخاب الدلالي، وترشيح المفاهيم الأولية ـ ظاهرة الدلالة ـ للمصطلح، لتكوين نسيج اصطلاحي يضم في مركَّباته لبناتٍ معرفيةً مفاهيميةً دقيقةً تؤدي إلى وضع تعريف اصطلاحي دقيق.

وفي يقيني أن الاختلافات المفاهيمة حول دلالات المصطلح ـ في القديم والحديث ـ أدت إلى مزيد من الرؤي الخلافية التي قد تصل في بعض مظانها إلى حد التباينِ والتنافرِ الدلاليّ، أو سطحية الرؤي والتصورات، أو الإغرابِ في الطرح المفاهيميّ لدلالة المصطلح، الأمر الذي أدى ـ ومازال يؤدي ـ إلى تكوين موجات من الجدل المتصاعد حول المفاهيم الاصطلاحية وما يترتب عليها من آثار معرفية، واتجاهات فكرية.

ويعظُم الخطر إذا ما وضعنا في الاعتبار أن التحرير المفاهيمي للمصطلح يتولد عنه رؤًى وتصورات، ونظريات فلسفية، واتجاهات فكرية، ومذاهب مفاهيمية، وآراء كلامية، تشكل اعتقادات المسلمين، وفقههم للنص، وتكمن خطورته في كونه يمثل أمشاجا دلالية بنائيةً لمذهب أو اتجاه قد يقدر له من الذيوع والانتشار مالم يقدر لغيره، مما يؤثر على

مضامين الفتوى ومساراتها، ويمثل إشكالية في عرض المسائل الفقهية والفكرية ومعالجتها.

ومن ثم تفرِض وسطيةُ الطرح نفسها بقوة على التعريفات الاصطلاحية، أو التحرير المفاهيميّ لدلالات المصطلحات العلمية، دون غلو أو تقصير، وبلا جنوح في التصور أو ميل في القصد.

وفي رأيي أن هذه الاشكاليات الطافرة على موائد البحث العلمي في قضايا التحرير المفاهيمي للمصطلح تحتاج إلى مجامع علمية أو مؤتمرات دولية يمكن أن تحقق اتفاقا علميا، أو انتخابا معرفيا لبعض المفاهيم الاصطلاحية الأقوى دلالة والأكثر التصاقا بالمصطلح وتماهيا مع التصنيف العلمي للعلوم، لا سيما الدينية منها.

وسأقوم فيما يأتي بتحرير بعض المفاهيم الاصطلاحية لمفردات البحث بتركيز وإيجاز، يقينا مني بأهمية التحرير الاصطلاحي ودقته، لأنه مبني التصورات والمعارف والعلوم.

أولا: التحرير المفاهيمي لمصطلح "التكامل المعرفي".

"التكامل المعرفي" مصطلح مركب من لفظين هما: "التكامل"، "المعرفي" ولكل منها لفظ دلالته.

(أ) مفهوم التكامل في الاشتقاق اللغوي:

ورد في لسان العرب: (الكمال: التمام، وقيل التمام الذي تجزأ فيه أجزاؤه، وفيه ثلاث لغات تشمل الشيء، يكمل، وكميل وكمل كمالا وكمولا. قال الجوهري: والكسر أردؤها وشيء كميل: كامل، جاءوا به ثلاثون للهجر حولا كميلا، وتكمل: ككمل، وتكامل الشيء أكملته، وأكملته أنا، وأكملت الشيء أي أجملته وأتممته، وأكمله هو واستكمله وكمله وأتمه، ومنه قول الله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ

ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣﴾ [1].

وقال أبو إسحاق: كملت أجزاؤه وحركاته، وكان من الوافر، لأن الوافر توفرت حركاته ونقصت أجزاؤه)2

وورد في القاموس المحيط: (الكامل القوي، قال في المصباح: ويستعمل الكمال في الذات والصفات، يقال: كمل إذا تمت أجزاؤه، وكملت محاسنه، وقال الزمخشري، وكمل الشيء وتكمل وتكامل واستكمل ورجل كامل جامع المناقب)3، و(تكامل يتكامل، تكاملا، فهو متكامل، وتكاملت الأشياء: كمّل بعضها بعضا، بحيث لم تحتج إلى ما يكملها كم خارجها، تكامل مجهود الأفراد: تكميل بعضهم بعضا.

والتكامل الاقتصادي: جمع كل مكونات الاقتصاد ليكمل بعضه بعضا، أو (الجمع بين صناعات مختلفة يكمل بعضها بعضا أو تتعاون في الوصول إلى غرض واحد وتكامل سياسي: حالة التماسك التي تسود المجتمع من الناحية السياسية، وتكامل ثقافي (الثقافة والفنون) توافق متبادل بين سمات ثقافية متعارضة يكوّن نسقا ثقافيا منسجما)4.

التحليل الدلالي للاشتقاق اللغوي لمفهوم التكامل:

أولا: الكمال والتمام.

---

[1] ـ سورة المائدة، الآية: 3.

[2] لسان العرب لابن منظور مادة (ك م ل) ج7 ص730.

[3] القاموس المحيط للفيروز آبادي مادة (ك م ل) جـ1 ص 37

[4] معجم المعاني الجامع مادة (ك م ل) معنى (تكامل)almaany.com

ثانيا: الترابط الدلالي الحاصل على جمع أجزاء الشيء، وهي الصور التي يراد تكميلها تكاملها على نحو يؤدى إلى التماسك والانسجام.

ثالثا: جمع شتات العناصر (رؤى وتصورات) في مكون واحد يعبر عن المجموع، وينبثق منه، ويدل عليه.

رابعا: التوافق المتبادل بين التصورات والآراء التي يمكن صوغها في نمط واحد ممتزج، أو متماهٍ معه في الجوهر.

خامسا: جمع مكونات القوة في جوهر واحد لقضية بعينها.

(ب) التحرير المفاهيمي الاصطلاحي لـ "التكامل"

عند التأمل نجد أن التحليل الدلالي للاشتقاق اللغوي لمفهوم التكامل، والذي اعتمدت فيه على انتخابات الدلالات الاشتقاقية، فيما يمكن أن نطلق عليه عملية "التكييف الدلالي" للمصطلح، أي تهيئة هذه العناصر الدلالية المستنبطة من التعريفات الاشتقاقية للألفاظ في معاجم اللغة، والتي تعرف بـ "الوصفية"، أي المعتمدة على الوصف التعريفي بالمعاني – عند التأمل في هذا يمكننا صياغة مفهوم اصطلاحي للتكامل فيما أسميه بمرحلة التوظيف الاصطلاحي لانتخاب دلالات المعاني الاشتقاقية فأقول: التكامل: وحدة بنائية تتصهر فيها جميع الصور الجزئية لتكوين صورة كاملة أو تامة.

(جـ) التحرير المفاهيمي لمصطلح "المعرفة" في الاشتقاق اللغوي

"مصطلح المعرفة" مأخوذ من مادة (ع ر ف) و (عَرَفَ: فعل: عَرَفَ يعرِف عِرفانا، وعُرفًّانا ومعرفة فهو عارف، وعَرِيف، وهو، وهي عروف، وهو عروفة، والمفعول: معروف، وعرف الشجاء: أدركه بحاسة من حواسه، لأعرفن لك ما صنعت: لأجازيك عليه، والمعرفة بفتح الميم

وكسر الراء من عرف: جمع معارف، إدراك الأشياء على ماهي عليه1. والعرفان: العلم، وينفصلان بتحديد لا يليق بهذا المكان، وعرَّفه الأمر: أعلمه إياه، وعرّفه بيته أعلمه بمكانه، واعترف القوم سألهم عن خبر ليعرفه، والمعارف: الوجوه. ونظرية المعرفة: (البحث في المشكلات القامة على العلاقة بين الشخص والموضوع، أو بين العارف والمعروف، وفى وسائل المعرفة الفطرية والمكتسبة2، ومعرفة الذات تفاهم الشخص لطبيعته وقدراته أو حدود وعي بالمميزات والخصائص المكونة لذات الفرد، والمعرفة: الاسم الدال على معين) 3.

التحليل الدلالي للمعاني الاشتقاقية لـ "المعرفة"

نلمح عددا من الدلالات الاشتقاقية لمعاني كلمة (المعرفة) في معاجم اللغة، ولاسيما تلك المعاجم الحديثة التي أضافت بعدا تعريفيا كليا من خلال التعريف ببعض التعبيرات الاصطلاحية نذكرها فيما يأتي:

أولا: أن المعرفة تعني المعرفة بالشيء بعد الجهالة به والتعرف عليه، بأوصافه أو ماهيته، فالمعرفة اكتساب معرفي يزيل الجهالة بالمعرف، وإضاءات ذهنية تكشف جوانب المجهول، وتدرك طبيعته وكنهه وماهيته.

ثانيا: المعرفة: العلم بالشيء، وإن كان قد ذكر النحاة أن ثمة فرقا بين العلم والمعرفة، وهو كذلك.

---

[1] معجم المعاني مادة (ع ر ف) almaany.com.

[2] ولسان العرب لابن منظور مادة عرف جـ 6، ص 194 مرجع سابق والمعجم الوسيط مادة (ع ر ف) جـ 2 ص595، وراجع تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي،

ثالثا: المعرفة: إزالة الإشكال في فهم طبيعة ما يُتعرف عليه من الأشياء والقضايا والآراء والاتجاهات والفروض والنظريات.

رابعا: "المعرفيّ": ما ينسب إلى المعرفة من رؤًي وآراء على سبيل اليقين أو الظن.

المعرفة في الاصطلاح:

دارت جدليات كبيرة حول تعريف المعرفة، لا سيما في التصورات الفلسفية حول الماهية والكنه، وبمعنى أوضح: حول الجوهر والسمات والمصادر، ومن حيث التقابل والتناقض مع مفهوم العلم، أو الترادف معه ترتب عليه اختلاف حول مناهجها ومقاصدها.

وسوف لا نغرق أذهاننا في خضم هذه الجدليات، وإن كنا نستطيع من خلال الوقوف على كثير من التعريفات التي لا يسع المقام لعرضها، لأنها تتطلب رؤي نقدية عميقة تستهلك الجهد والوقت، وقد أغنتنا البحوث الكثيرة التي تناولت هذه القضية بالدراسة والنقد وإن كنا نستطيع وضع تعريف يراعي ما عرض من هذه التعريفات بصورة بسيطة وهي أن المعرفة: المدركات الناشئة عن التأمل والتفكير العقلي في قضية ما، أو هي مكتسبات الإدراك العقلي التي تولدت عن إدراك الحواس في العلوم المختلفة.

التكامل المعرفي في الإصلاح:

من خلال تحليل الدلالي لمعاني الاشتقاق اللغوي لكل من لفظتي "التكامل"، و"المعرفة" أستطيع وضع تعريف اصطلاحي لـ "التكامل المعرفيّ" فأقول: هو التراصُّ المعرفيُّ والمفاهميُّ، والتناص الدلالي المكمل للمعرفة.

وأعني بـ "التراصُّ المعرفي": جمع وجوه المعرفة بشيء ما بصورة متراصّ بعضها إلي بعض ليعطيَ الدلالة البناء والتكميل والأحكام.

وأعني بـ "التناصّ الدلاليّ": جمع نصوص الدلالة المستنبطة لوجوه الدلالات المتنوعة بعضها إلى بعض ليعطي دلالة التنوع الدلالي المعرفي، وهما معا لازمان للتحصيل المعرفي على نحو يكشف جوانب المجهول من أوجه المعرفة، وإماطة اللثام عن غوامضها وخفاياها ليحصل العلم بها على نحو من التعاضد في البناء المعرفي، والإيضاح الدلالي، والجلاء المعنوي، والفهم المقاصديّ.

وهذا التعريف ينفتح على كل أنواع المعرفة والدلالات الكاشفة والعلوم المكملة اللازم معرفتها لفقه القضايا الشرعية من العلوم الشرعية الدينية والعلوم الإنسانية والعلوم التجريبية، وتوظيف دلالتها لدعم الرؤية المفاهيمية للقضايا الشرعية، بما يفيد الكمال تحوُّطًا لغياب وجه من الوجوه التي تخدم القضية الشرعية، إثباتا لحكم، أو إيضاحا لمعنى، أو نفيا لحكم مظنون.

ويعتمد البناء المعرفيُّ والتكامليُّ على الاستقراء بنوعيه الكلي أو الجزئي "التام" أو "الناقص"، الذي يسهم في جمع الصور المعرفية، المعنوية أو الدلالية لفهم قضية ما، وعرضها على العقول بهدف ترسيخ القناعات، كما يعتمد على التحليل المنهجي لصور المعرفة، لتشريح وجوه أو دلالات معرفية يمكن أن تسهم في صياغة مقدمات دقيقة وكاملة، تؤدي إلي قناعات وأحكام موثوق بها.

ويجب أن يوضع في الاعتبار الفرق بين "المعلومات" و"المعرفة"، فالمعلومات مواد أولية تؤدي إلى المعرفة بقضية ما، والمعرفة: تكوين فكري ذهني قائم على هذه المعلومات الأولية، إذ لا معرفة بدون

معلومات، ويتوقف التكامل المعرفي على التنوع المعلوماتي قوة وضعفا وثراءً وفقرا، وعمقا وسطحية، فالمعرفة بعلوم اللغة، والتفسير، والحديث، وأصول الفقه، والفقه، والمنطق، وعلم الكلام، والفلسفة، والعلوم الإنسانية والتجريبية، بما تفرضه من مستحدثات ومستجدات طارئة على الساحة، وما تتطلبه من معرفة دقيقة وشاملة لهذه الظواهر العلمية، كل ذلك ضروري لفهم القضايا الدينية، والفكرية والثقافية بصورة دقيقة وكاملة، لضمان صحة الأحكام الفقهية، "وتنزيلها في الواقع، ألا وهو الفتوى وحلها للمشكلات"، ومعالجة الرؤي والتصورات والآراء الفكرية والثقافية.

ثانيا: التحرير المفاهيمي لمصطلح "التعددية الثقافية"

أولا: التحرير المفاهيمي لمصطلح التعددية:

أ- مفهوم التعددية في اللغة:

وردت التعددية كمفردة من مفردات الاشتقاق اللغوي في معجم المعاني الجامع حيث تدل على (اسم مؤنث منسوب الى تعدد، أو مصدر صناعي من تعدُّد : التعددية الثقافية)1 وعن لسان العرب: (العدد: إحصاء الشيء، عده يعدُّه عدّا وتعدادا والعدد في قول الله تعالى(وأحصى كل شيء عددا) أي إحصاءًا، والاسم والعدد والعديد، ولا تعدليني: لا تسويني، والعُدَّة الجماعة، قلت أو كثرة تقول رأيت عدة رجال وعدة نساء، وأنقذت عدة كتب أي جماعة كتب، والعديد: الكثرة، وهم يتعادون ويتعددون عليه: أي يزيدون عليه في العدد، وعده فاعتد: صار معدودا، واعتد به، وتعداد الشيء:

---

[1] معجم المعاني الجامع almaany.com

إحضاره، والاستعداد للأمر: التهيؤ له)[1].

و(الفلسفة والتصوف: مفهوم ينادى بأن هناك عدة أنواع من الواقع والحقيقة مع ضرورة قبول الأنماط الثقافية والجنسية والعرقية والدينية القائمة بين مختلف الجماعات الإنسانية)[2]

التحليل الدلالي للمعاني الاشتقاقية لمادة (ع د د)

وردت مادة (ع د د) بعدة معان اشتقاقية، منها الدلالات الآتية:

أولا: الكثرة.

ثانيا: الاحصاء والجمع.

ثالثا: الاعتداد بالشيء: الأخذ به إذا تم اعتباره عرفا أو اصطلاحا.

رابعا: الآراء المتعددة التي تتضمن وجوها مختلفة في النظر، أو متفقة فيه.

خامسا: وفيه دلالات الزيادة على الفرد، ومنها: اعتبار الزيادة من الرأي على رأي الفرد، أو الرأي الذاتي.

سادسا: قبول الآراء المختلفة ما اتفقت مقاصدها.

التحرير المفاهيمي لمصطلح الثقافة

أ – التحرير المفاهيمي الاشتقاقي لمصطلح الثقافة

وردت لفظة الثقافة في اللغة من مادة (ث ق ف) بمعان عدة منها ما يأتي: (ثَقِفَ الشخص: صار حاذقا فطنا، وثَقِفَ الشيء: ظفر به، أو وجده وتمكن منه، وثقف الحديث: حذقه وفطنه، فهمه بسرعة، وثقَّف الشيء أقام المعوج منه، وثَقَّف الإنسان: أدبه وهذبه وعلمه، وثقَّف

---

[1] لسان العرب مادة (ع د د) جـ 6، ص116، مرجع سابق

[2] معجم المعاني الجامع almaany.com

الأخلاق: أصلح السلوك والآداب، وثقَّف يثقف تثقيفا فهو مثقف، والمفعول مثقف) 1.

(وتثاقف الشخص: ادعى الثقافة: إنه يتعالى ويتثاقف علي الجماهير، وتثقف الشخصان: تبادلا الثقافة: أمر يدل علي تثاقف حضاري)2

التحليل الدلالي لمعاني الاشتقاق اللغوي لمادة ثقف:

تدور هذه المعاني الاشتقاقية لمادة (ث ق ف) حول عدة معانٍ منها ما يأتي:

أولا: المطالعة والحذق والمهارة.

ثانيا: الفطانة وسرعة الفهم.

ثالثا: إصلاح السلوك والآداب وإقامة الموج من الشيء.

رابعا: تبادل الآراء ووجهات النظر والثقافة.

خامسا: الفكر الحضاري الراقي.

هذا وقد أورد المعجم الوسيط تعريفا للثقافة من الممكن اعتباره تعريفا اصطلاحيا، أذكره تحت هذا العنوان:

التحرير المفاهيمي لمصطلح "ثقافة في الاصطلاح"

(الثقافة: العلوم والمعارف والفنون التي يطلب الحذق فيها)1، ويدخل في التعريف المعرفة الدينية، والمعارف العامة، وفنون العلوم الدينية، والفنون العامة، والآداب الدينية والآداب العامة.

---

[1] معجم المعاني مادة (ث ق ف) بتصرف almaany.com، ونحوه ذلك المعجم الوسيط ، ص98، مرجع سابق.

[2] معجم المعاني مادة (ث ق ف) بتصرف almaany.com، ونحوه ذلك المعجم الوسيط.

(ب) التحرير الاصطلاحي لـ "التعددية الثقافية"

من خلال ما سبق عرضه من الدلالات لمعاني الاشتقاق اللغوي نستطيع أن نعرف (التعددية) بأنها: منظومة الثقافات المكتسبة المتعددة والمتنوعة من الفنون والآداب والمعارف، أو هي قبول ثقافة الآخر في إطار الضوابط، وتطابقها مع المقاصد الشرعية".

وهذا التعريف الذي وضعتُه يأخذ في الاعتبار ضرورة تحقق ضوابط القبول، إذ ليس كل رأي يختلف في البِنى والدلالة يُعتد به، كما لابد وأن يوضع في الاعتبار تطابق المقاصد الشرعية في تحقيق المصالح المعتبرة، ما قام عليها دليل شرعي، أو استوعبتها قاعده شرعية، أو توافقت مع روح النص واستحسنها علماء الأمه العدول، وبقطع النظر عما إذا كانت التعددية تمثل رأيا أو مذهبا أو اتجاها منضبطا.

إنها تعني إذن: التناظر الثقافي، وقبول النظير أو المناظر الفكري والمعرفي، وإمكانية احتواء قيم التعددية الثقافية من أجل تحقيق المصالح المعتبرة والقضاء على حالات الانقسام المعرفي، والصراع الطائفي، وتحقيق مستقبل صالح للإنسان في إطار من القيم المتبادلة والاحترام المتبادل، مالم يصادم نصا دينيا، أو قيمة عقلية، وانتخابا للأقوى ثقافة والأضبط فكرا، والأصح معرفة، والأكثر فطانة، والأعمق حكمة.

إشكاليات قصور الوعي الإدراكي بمسائل الفتوى

لا مرية أن قصور الوعي الإدراكي بقضية ما يؤدي إلى الإشكاليات الآتية:

أولا: ضحالة الرؤية وسطحية الفهم: إن "قصور الوعي الإدراكي" بقضية ما يؤدي إلى ضحالة الرؤية والتصور، وسطحية الفهم، وعدم انضباط التنظير، ونضوب الاستدلال، وفتور عملية الاحتجاج في مسألة الإثبات والنفي، والإقرار والإنكار، والقبول والرفض، مما يؤثر تأثيرا قويا على إدراك بيّنات الواقع، واستبصار مآلاته، واستكناه قضاياه.

إن قصور الوعي الإدراكي ينزع بالمفكر إلى دائرة "اللاوعي"، لأن الفكر لا يقبل التنصيف، ولا ينشأ عن "اللاوعي" إلا تصحيف وتحريف، إن لم يكن جهالة رأي، ونكارة فقه، وضحالة تعريف.

وإذا تحققت خطورة هذا "القصور الإدراكي" في مسألة الفكر على هذا اليقين فهي في مسائل العلم، ولا سيما الفتوي أشدُّ خطورة، سيَّما التي تنزع إلى التفسير الخاطئ للنصوص الشرعية، وإلى فساد التأويل، وعلل التعويل، وتمريض الترجيح، مما يؤدي إلى نضوب عملية الاستدلال، وجنوح حركة الإفتاء، فتصير الفتوي بهذا قولا بمحض رأي، لا تقوم به حجة، ولا تتحقق به مسألة، ولا ينضبط به حكم.

ثانيا: من صور إشكالية "قصور الوعي الإدراكي" اعتماد بعض من يتصدى للفتوي على ما يمكن أن نطبق عليه "التضعيف الفقهي"، وأقصد به تعمد تضعييف الآراء في المغايرة في الإفتاء، والتي حظيت بالإجماع، أو الذيوع والشهرة أو الغلبة، أو كان لها من قوة الاعتبار، مما جعل الافتاء بها حجة توجب العمل بمقتضي الدليل والبينات.

وظاهرة التضعيف الفقهي ناشئة فيما أري عن أحد أمور ثلاثة هي:

أولا: التفيقه، والتعاظم، ودعوى العلم، التي تدفع صاحبها إلى تمريض آراء الآخرين بإظهار صحة رأي، وإظهار قوة حجته، وهي ما يمكن التعبير عنه بـ ."التعاظم"، أو "الأنا" الفردية، وهذه حالة نزوعية لا تنبِئ إلا عن ظاهرة مرضية نفسية خطيرة، و"التفيقه": ادعاء فقه لا حجة على صحته.

ثانيا: التمذهب الموجَّه: وأعنِى به اتباع مذهب فقهي، أو مسلك فكري، ينزع إلى التعصب للرأي المذهبيّ، وإن كان غاليا متطرفا، لا يصلح الاحتجاج به، وينحصر هدفه في مجرد الغلبة والانتصار، وتخطئة المغاير للمذهب، وإن كان على صواب، وذلك ترويجا لمذهب جديد يناقض قيم التراث الفقهي العظيم لعلماء الأمه، ولمدارسها الفقهية، ومذاهبها الراشدة، ومناهجها المعتمدة والمعتبرة في الافتاء.

ثالثا: عدم الدراية بأصول الاستدلال واستنباط الأحكام الفقهية من أدلتها الشرعية، أو عدم الدراية بضوابط النظر والاعتبار في فهم القضايا والظواهر الفكرية، التي تتوافق أو تتصادم مع أصول الدين وقيمه ومبادئه.

ومما لا ريب فيه أن عدم الدقة في تحرير مفاهيم المصطلحات، ومناط البحث يؤثران تأثيرا كبير في الدراية بجوهر القضايا، مما يؤثر على استنباط الأحكام ومعرفة مقاصدها، فيضيع الحق، وتتلاشى البنية

المعرفية في إطار العلوم والفكر والحق، ولا بد من تحرير مفهوم الإرادة في النزوع أي الأفعال لضمان صحة الحكم، جلاء الحق1.

وقد عني الإمام الشاطبي بدقة تحرير المفاهيم والمضامين واستكمال شروط الاجتهاد والتحقق بها، حتى لا تزل قدم العالم فيما يجتهد فيه2، وساق حديثا رسول الله صلي الله عليه وسلم: (إني لأخاف على أمتي من بعدي من أعمال ثلاثة قالوا وما هي يا رسول الله؟ قال: أخاف عليهم من زلة العالم، ومن حكم جائر، ومن هوًى متبع).3

وهذه الأسباب الثلاثة أدت إلى ظهور ما أسميه "ظاهرة التضعيف الفقهي"، والتي دفعت عددا من المتفيقهين، ومدعي العلم، وزاعمي الدراية، إلى محاولة تسفيه التراث الفقهي، والنيل من قيم الاجتهاد الديني، الذي مثلته العصور الذهبية للإسلام عصور الصحابة والتابعين وتابعيهم، ومن نهج نهجهم، وسار على دربهم، بعلم ودراية، وعزم ويقين، وحجة ودليل.

ولم يقف الأمر بهؤلاء المتعاليين المتفيقهين عند النيل من قيم التراث الفقهي فحسب، بل حاولوا النيل من مصادر الإسلام الأصيلة، فشكك بعضهم في قيم شرعية وردت بالقرآن الكريم، وتثبتت بنصيته، كميراث المرأة، والحجاب، وأغاروا على السنة النبوية الشريفة لينالوا من مصادرها المدونة فيها، ومن أئمتها ورواتها وعلمائها الأجلاء، الذين بذلوا

---

[1] راجع مصادر الحق في الفقه الاسلامي دراسة مقارنه بالفقه الغربي، د. عبد الرزاق السنهوري، م2 جـ4، ص 24–25.

[2] الموافقات للإمام الشاطبي، جـ4 ص531.

[3] أخرجه البزار كتاب كشف الأستار رقم: (182) والطبراني الكبير (17–17)، رقم: (14) والبيهقي في المدخل رقم: (830).

في سبيل تحقيقها، وشددوا في شروط قبول رواياتها جهدا وافرا، صار لهم قربة عند الله تعالي.

مظاهر خطورة ظاهرة التضعيف الفكري:

هناك عدة مظاهر تبين خطورة ظاهرة "التضعيف الفكريّ" منها ما يأتي:

أولا: الوعاء الناقل وسعة الانتشار: فمن مظاهر خطورة هذه الظاهرة أن الوعاء الناقل لها متغلل في العمق الاجتماعي، يستخدمه الأفراد والجماعات، يشكل وعي مستخدميه، ويؤثر في ثقافاتهم ووجدانهم فضلا عن معتقداتهم وقناعاتهم، كما يؤثر تأثيرا مباشرا على قيمهم الأخلاقية وسلوكياتهم العملية، ويطلق على هذا الوعاء الناقل "السوشيال ميديا"، أو وسائل التواصل الاجتماعيّ على الشبكة العنكبوتية "الإنترنت"، بل والإنترنت بشتى صوره الوعائية الناقلة.

ثانيا: التحدي الإلكتروني: ومن مظاهر خطورة هذه الظاهرة بروزها بهذه الصورة، التي تمثل تحديًا سافرًا واسع الانتشار على هذه الصفحات وصفحات أخري فادحة في قضايا الدين والتراث، وتحاول فرض ثقافتها بغلبة الذيوع، وسخرية التناول، الأمر الذي يستهوي كثيرا من قاصري الوعي، قليلي الثقافة، فيرددون بانبهار، أو اقتناع، أو اندهاش ما يقررونه من مقالات، وينشرونها على صفحاتهم، وقد صارت صفحات بعضهم أصداءً لتلك الصفحات.

ثالثا: ومن صور هذه الخطورة التحدي الإلكترونيُّ، لاسيما على المواقع الموجَّهة، التي تتسم فتاواها بالمذهبية أو الطائفية، والتي تبث آراءها المتطرفة، وفتاواها الغالية مستغلة غلبة هذا الوعاء الناقل وانتشاره، في

محاولة لتشكيل عقليات القارئ والمتابع، أو تشكيكه في بعض ثوابته الدينية، وقناعاته الفكرية.

رابعا: يعتبر تناقض الفتوى وتذبذبها تحديا كبيرا للمكونات الفقهية والثقافية، ولمدى استيعابها لهذه المشكلات، وقدرتها على معالجة التناقض، وإزالة اللبس والغموض، ومواجهة التوجيه المذهبيّ الطائفيّ المتطرف، ونموه المتسارع على مواقع التواصل والدوائر الإعلامية الأخرى.

ولا ريب أن هذه الظاهرة الفكرية التمريضية تفرض على أوعية الفتوى الإلكترونية، وروادها، ومعديها، وعلمائها، والحركة الفقهية والفكرية بها تحديا قويا من حيث الآتي:

أولا: استمرارية المتابعة والرصد للآراء والفتاوى الضعيفة والشاذة.

ثانيا: استمرارية تتابع الظواهر الفكرية والنفسية والاجتماعية، التي تفرزها الثقافات الواهية ورصدها وتصنيفها.

ثالثا: قوة التوصيف السماتيّ، أو "السيمائيّ"، والتكيِيف الفقهيّ، والتوظيف الشرعي، أي "إصدار الأحكام" الشرعية.

رابعا: ويعتبر تناقض الفتوى وتذبذبها متحديا كبيرا للمكونات الفقهية والثقافية، ومدى استيعابها لهذه المشكلات، وقدرتها على معالجة التناقضات، وإزالة اللبس والغموض، ومواجهة التوجيه المذهبي الطائفي المتطرف، ونموه المتسارع على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة والمتنوعة.

خامسا: الإعداد العلميُّ والثقافيُّ وتنميةُ القدراتِ والمهاراتِ الوظيفيةِ، لإثراء حركة الإفتاء واستيعاب مشكلات الناس، والإجابة على تساؤلاتهم بقوة الحجة، وسداد الرأي، ووضوح الفتوي.

المبحث الأول
الذكاء الاصطناعي والتكامل المعرفي
بين الإشكالات المعرفية والمخاطر الفكرية:

أولا: تعريف الذكاء الاصطناعي:

نظرا لحداثة المصطلح واختلاف وجهات المتخصصين ذاتهم تعددت وتنوعت تعريفات الذكاء الاصطناعي، من حيث كونه عقلا موازيا للعقل البشري، غير أنه ذو صلة وثيقة به، أو مظهرا من مظاهر نشاطه، وربما وقع تردد المعرِّفين واختلافهم في هذا التحرير، لاعتبارات منها إمكانية التولد المعرفي الذاتي للذكاء الاصطناعي المرموز له بـ "Ai" مستقلا عن العقل بل ومتحديا للعقل البشري ـ وإن كانت التجربة ما زالت تحت الاختبار ـ ، أو منطلقا من مادته ليكتسب سمة خاصة به، متوجسا من احتمالية أن تعترضه إشكاليات تقنية كبرى منها ما يتعلق بطبيعة الأمن السيبراني، واحتمال حدوث اختراقات تؤثر على المحتوى، وإن أُرفقَت التحريرات الاصطلاحية ببعض الإيماءات إلى بعض السمات أو الخصائص، وسنترك لها مساحة تراعي البعد التخصصي، نطرح فيها بعض التعريفات التي يبدو هذا من خلالها، ومن هذه التعريفات ما يأتي:

(الذكاء الاصطناعي (AI) هي التكنولوجيا التي تمكن الآلات من إظهار المنطق والقدرات الشبيهة بالإنسان مثل اتخاذ القرار المستقل. ومن خلال استيعاب كميات هائلة من بيانات التدريب، يتعلم الذكاء

الاصطناعي التعرف على الكلام والأنماط والاتجاهات الفورية وحل المشكلات بشكل استباقي والتنبؤ بالأوضاع والحوادث المستقبلية) [1] .

(الذَّكَاءُ الْاِصْطِنَاعِيُّ أو الذَّكَاءُ الصِّنَاعِيُّ أو الذَّكَاءُ الصُّنْعِيُّ بالإنجليزية Artificial Intelligence وتعريفه: فرع من علوم الحاسوب يركز على تطوير أنظمة ومعدات وبرامج تحاكي القدرات الذهنية للبشر وبخصائص متعددة: التعلم، الاستنتاج، التفكير، رد الفعل، اتخاذ القرارات والإدراك حتى في مواقف لم يتم برمجتها أو تدريبها عليها.

يستخدم الروبوت أسيمو أجهزة الاستشعار وخوارزميات ذكية لتجنب العقبات والتحرك على الدرج.

يقول الباحث: ويستخدم الذكاء الاصطناعي اليوم في مجالات متعددة، منها الطب، والصناعة، والتعليم، والاتصالات، والبرمجة، وجمع وتحليل البيانات وحتى في الأمن السيبراني، والمعلومات (المصادر المفتوحة)، ويساهم بشكل كبير في تطوير تطبيقات معقدة تشمل السيارات ذاتية القيادة، والتشخيص الطبي، والترجمة الآلية، والمساعدات الذكية. وبفضل التقدم في تقنيات تعلم الآلة والشبكات العصبية العميقة، أصبح الذكاء الاصطناعي قادرا على أداء مهام كانت في السابق حكرا على البشر، مما يثير تحديات أخلاقية وتنظيمية متزايدة، ويجعله أحد أبرز تقنيات الثورة الرقمية، ورغم التقدم الكبير، لا يزال المفهوم نفسه محل نقاش بسبب غياب تعريف دقيق وشامل) [2]

---

[1]- https://www.sap.com .

[2]- https://ar.m.wikipedia.org تاريخ الاقتباس: ٢٠٢٥/٧/١٤ م الساعة التاسعة مساءً.

(تناقش بعض الفرضيات حول الذكاء الاصطناعي العام (AGI) إحدى الحجج التالية: يسيطر الجنس البشري حاليًا على الأنواع الأخرى لأن الدماغ البشري يمتلك قدرات مميزة تفتقر إليها الحيوانات الأخرى. إذا تجاوز الذكاء الاصطناعي البشرية في الذكاء العام وأصبح فائق الذكاء، فقد يصبح من الصعب أو المستحيل التحكم فيه. مثلما يعتمد مصير الغوريلا الجبلية على حسن النية البشرية، كذلك قد يعتمد مصير البشرية على أفعال آلة المستقبل فائقة الذكاء.

تتم مناقشة احتمال وقوع كارثة وجودية بسبب الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع، ويتوقف جزئيًا على السيناريوهات المختلفة للتقدم المستقبلي في علوم الكمبيوتر. أعرب كبار علماء الكمبيوتر والرؤساء التنفيذيين التقنيين عن مخاوفهم بشأن الذكاء الخارق مثل جيوفري هينتون، ويوشوا بنجيو، وآلان تورينج، وإيلون ماسك، وسام ألتمان، الرئيس التنفيذي لشركة OpenAI. في عام 2022، وجدت دراسة استقصائية لباحثي الذكاء الاصطناعي الذين نشروا مؤخرًا في المؤتمرات الميدانية NeurIPS وICML أن غالبية المستجيبين يعتقدون أن هناك فرصة بنسبة 10% أو أكبر، لأن عدم قدرتنا على التحكم في الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى كارثة وجودية (لاحظ أن نسبة المشاركة في الاستطلاع كانت 17%)، في عام 2023، وقع المئات من خبراء الذكاء الاصطناعي وشخصيات بارزة أخرى بيانًا مفاده أن: التخفيف من خطر الانقراض من الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون أولوية عالمية إلى جانب المخاطر المجتمعية الأخرى مثل الأوبئة والحرب النووية. وفي نوفمبر 2023 أجتمع قادة سياسيون ومسؤولون في شركات التكنولوجيا

العملاقة وخبراء في الذكاء الاصطناعي بالمملكة المتحدة في انطلاق القمة العالمية الأولى حول المخاطر المترتبة عن التطور المتسارع لهذه التقنية الثورية.

وينبع مصدران للقلق من مشاكل التحكم في الذكاء الاصطناعي والمواءمة: قد يكون من الصعب التحكم في آلة فائقة الذكاء أو غرسها بقيم متوافقة مع الإنسان، ويتصور العديد من الباحثين أن الآلة فائقة الذكاء ستقاوم محاولات تعطيلها أو تغيير أهدافها؛ لأن مثل هذا الحادث سيمنعها من تحقيق أهدافها الحالية، وسوف يكون من الصعب للغاية مواءمة الذكاء الفائق مع النطاق الكامل للقيم والقيود الإنسانية المهمة.

في المقابل، يجادل المشككون مثل عالم الكمبيوتر "يان ليكون" بأن الآلات فائقة الذكاء لن تكون لديها رغبة في الحفاظ على نفسها.

مصدر ثالث للقلق هو أن انفجار مفاجئ للذكاء قد يفاجئ الجنس البشري غير المستعد، وإيضاحا لهذا نقول: إذا كان الجيل الأول من برنامج كمبيوتر قادرًا على مطابقة فعالية باحث الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع يمكنه إعادة كتابة خوارزمياته ومضاعفة سرعته أو قدراته في ستة أشهر، فمن المتوقع أن يستغرق برنامج الجيل الثاني ثلاثة أشهر تقويمية لأداء قدر مماثل من العمل.

في هذا العرض، يستمر الوقت لكل جيل في الانكماش، ويخضع النظام لعدد كبير غير مسبوق من الأجيال من التحسين في فترة زمنية قصيرة، قفزًا من الأداء دون البشر في العديد من المجالات إلى الأداء الخارق في جميع مجالات الاهتمام تقريبًا. من الناحية التجريبية، تُظهر أمثلة مثل ألفازيرو في مجال Go أن أنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن

أن تتطور أحيانًا من قدرة ضيقة على المستوى البشري لتضييق القدرة الخارقة بسرعة شديدة.

التاريخ) [1] .

ثانيا: إيجابيات الذكاء الاصطناعي:

لا تعدم أن تجد في كل مستحدث تكنولوجي ثوري الإيجابيَّ والمفيدَ والمُثرِي للمعرفة الإنسانية، والتطبيقات التي تخدم مصالح الإنسان، وليس بمستغرَب أن تجد فيه من الإشكالات والتعقيدات والتحديات والمخاطر سلبياتٍ كتلك التي تهدد مسيرة المعرفة والذوق الإنساني والانضباط العام والخاص، أما الإيجابيات فنعرضها في الآتي على أن يعقبها بيان السلبيات المتمثلة في "الإشكالات" المعرفية والعلمية والثقافية وقبل ذلك الدينية، ولاسيَّما من منظور هذا البحث.

ومن إيجابيات الذكاء الاصطناعي لو أحسن ضبطها ما يأتي:

أولا: اختزال "الزمن والمسافات المعرفية": وأقصد به: ذلك الزمن الذي يستغرقه البناء المعرفي، وتلك المسافة المكانية التي يقطعها الباحث بحثا عن المعرفة في ظل الثورة المعلوماتية الهائلة في العصر الحديث، حيث يستطيع الباحث في الذكاء الاصطناعي ـ أحد مكونات الثورة المعلوماتية الفائقة ـ سرعة الحصول على المادة المعرفية في بضع ثوان ـ وربما أقل ـ مما يوفر له الجهد الجاهد ومائِيَّة المعرفة.

ثانيا: التنوع المعرفي:

---

[1] – https://ar.m.wikipedia.org : تاريخ الاقتباس ٢٠٢٥/٧/١٤ م الساعة التاسعة مساء، بتصرف يسير.

يمكن الذكاء الاصطناعي من جمع المادة المعرفية في أي فرع من فروع المعرفة والفكر والعلم والفنون والآداب، حيث يتسم الذكاء الاصطناعي بالشمول المعرفي المعروض بقنواته ونوافذه التكنولوجية عن طريق البحث المعلوماتي، والمحاكاة الافتراضية، والتصميمات الذكية للمعارف والفنون والآداب في أي من فروع المعرفة وموضوعاتها.

ثالثا: التعددية الثقافية: ذلك أن الذكاء الاصطناعي منفتح على الثقافات المتعددة بتوافقاتها وتبايناتها، وتقاربها وتباعدها، وتناقضاتها وتضاربها، وتماهيها وامتزاجاتها، ويستطيع أن يعرف المنشأ المعرفي، ويحدد الماهية ويحلل المادة العلمية، ويستنتج، ويؤصِّل، أو يدعم بأدلة تكون: إما ذاتية، وإما استنطاقية من الذكاء الاصطناعي، أو محاكاة أفكاره ومشاركته له فيما يروم معرفته من أطروحات اصطناعية ـ أي معروضة بالذكاء الاصطناعي ـ، أو ذاتية له ـ أي للباحث ـ يعرضها عليه، أو يطرحها بحثا عن مشاكلة أو مشابهة أو مقاربة معرفية.

رابعا: التحفيز على النقد لدى ذوي الحس النقدي: ومن الإيجابي في الذكاء الاصطناعي أنه يثير نهم المتخصصين إلى النقد العلمي، وإثراء ملَكتهم الناقدة، ولاسيما أنه خبير بالنقد، متحقق به، يملك أصول الصناعة النقدية.

يغذي ذلك النهم الكَمُّ الهائل من التقاربات والتباينات، والموافقات والتعارضات في تلك الأطروحات الفكرية بالذكاء الاصطناعي.

خامسا: عمق الاستقراء: من إيجابيات الذكاء الاصطناعي أنه يساعد الباحث على عمق الاستقراء سواء كان كاملاً أو ناقصاً لتوفر المعروض من المادة العلمية بغزارة، مما يمكنه من الوقوف على الظواهر المعرفية

والثقافية والفكرية وغيرها بتصوراتها وأدلتها وفصولها ومشاهدها وتاريخها ونشأتها وروادها ومنظِّريها وآثارها الإيجابية أو السلبية على مسارات المعرفة.

كانت هذه أبرز الإيجابيات وثمة كثير غيرها، وحسبنا منها الإشارة إلى أبرز ما يتعلق بالمسارات المعرفية من وجهة نظر الباحث، وفيما يأتي عن نعرض لأبرز الإشكالات المعرفية للأطروحات المعرفية بالذكاء الاصطناعي.

ثالثا: الإشكاليات المعرفية والمخاطر الفكرية:

ثمة العديد من الإشكالات الخطيرة التي تتهدد البناء المعرفي المطروح في آليات الذكاء الاصطناعي، والاعتماد عليه، كمصدر من مصادر المعرفة، تعكس شكوكا قوية في المادة العلمية وقضاياها ومقاصدها، ومنهجيتها ومدى مصداقيتها والوثوق بها كمعطيات ثقافية، وأطروحات معرفية، ومضامين فكرية تهدد النسيج المعرفي والبناء الفكري والثقافي، كما أن فيها من المعروض ما يصادم معتقداتنا ويروج لمعتقدات مغايرة، ويتناقض مع نظمنا التشريعية، ويسوق لما قد يناقضها، وإن كانت تنفتح نوافذ الذكاء الاصطناعي على سائر صنوف العلم والمعرفة والفكر والفنون والثقافة والقيم والعادات والتقاليد والأعراف واللغات والآداب، وفيما يلي نعرض هذه الإشكالات ونبين خطورتها في إطار التكامل المعرفي وأهميته للداعي والمفتي، ومن هذه الإشكالات ما يأتي:

أولا: شمولية الطرح:

"شمولية الطرح المعرفي" على قنوات ووسائل الذكاء الاصطناعي من الإشكالات المعرفية التي تهدد العلوم والمعارف والثقافات والأديان والمعتقدات، ودوائر ومراكز الإفتاء في العالم بصفة عامة والعالم

الإسلامي بصفة خاصة، وذلك نظراً إلى أن هذه الذكاء الاصطناعي يهتم بعرض المحتوى المعرفيّ والثقافي والديني والتاريخي والحضاري والقيمي من وجهات نظر متعددة، وثقافات مختلفة ورؤى متنوعة، وفرَضيات متغايرة، وفنون ذات رموز دينية، وتصورات لتطورات علمية في مجالات تخليق الجينوم البشري وتخليق الإنسان، والخلايا الجذعية والتخصيب الصناعي للمكون البشري، والهندسة الوراثية في النباتات، والحيوانات والإنسان، وتدعم التحولات البيولوجية بين الجنسين، والريبوتات الصناعية، والقدرة على تطويرها ذاتيا لدرجة تهدد الوجود الإنساني والتأثير على إمكانية إيجاد فرص عمل، مما يؤدي إلى حصر النشاط الإنساني وتهميشه، فضلا عن عمليات التجميل، والإنجاب، وانتقاء السلالات، وتخليق نماذج العباقرة عبر التاريخ، مما يؤثر على المجتمع الإنساني بتخليق جيل من العباقرة وآخر من الأغبياء بانتقاء الجينات المسؤولة عن بلادة التفكير، أو التفكير الفائق، والعبث بالمكون البشري بصورة عامة، ومحاولات اختراق التفكير الذاتي للعقل البشري، والغَوْص في التفكير الإنساني الباطنيّ، وقراءة التوقعات، وإحداثيات العقل وتغيير لون البشرة، وغير ذلك من التحديات الجسام للتطور العلمي والتكنولوجي في سائر المجلات المادية والحيوية، كل هذه الأطروحات تبرز كمَّ التناقض المعرفي والديني في العالم، في أخطر تحدٍّ معرفي للإنسان المعاطر.

ثانيا: غياب الضابط المعرفي:

لا مرية أن انطلاق التفكير الإنساني في إطار منظومة من "الضوابط الفكرية لتكوين منتج معرفي يتسم بالتوازن والمصداقية والموضوعية، ومراعاة القيم الدينية والمعرفية والثقافية والعلمية الرصينة،

وليس بخافٍ أن هذا المسلك المعرفي يؤثر بإيجابية في تكوين المهارات المعرفية وإصقال القدرات العقلية على التفكير العلمي الجاد وتوجيه الطاقات والمواهب العلمية والمعرفية، وتعميق عمليات التفكير في أعوص القضايا المتحدية لطبيعة التفكير الراشد في الدوائر المعرفية بما له من تأثير قوي على مسارات المعرفة.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح: هل الذكاء الاصطناعي يستطيع أن يحقق الضمانات القوية لمعرفة متوازنة منضبطة مقنعة غير ثائرة على الثوابت والمسلمات المنطقية، والبداهات العقلية والدين والأخلاق والمبادئ والقيم؟!

هل العقل البشري مستعد للذوبان في أتون هذا الصراع التكنولوجي المتمثل في الذكاء الاصطناعي، أم أنه سيقاوم حفاظا على كينونته كمصدر معرفي بعد الوحي الإلهي، يتلقى الوحي عن الله ـ تعالى ـ ويجتهد في الوقوف على أوجه اللطف الإلهي فيه بالإنسانية والرفق بعقلها، ووفقه الأسرار الإلهية الكونية والإنسانية في التكوين والخلق والإيجاد والإعدام وتفسير مادة الحياة أم أنه ينزع إلى التفكير في كل ما يناقض ذلك، فيكفر بالله ـ تعالى ـ، وينكر الوحي، ويثور ضد قضية الإيمان، ويتجاهل قيم الانضباط كضمانة قوية للمعرفة؟!

هل يؤمَن في ظل سطوة الذكاء الاصطناعي وسيادته على فتاوى دينية، أو تصورات فكرية أو نصب أدلة قوية على القضايا الدينية أو المعرفية الكبرى أو الصغرى التي تشغل العقل الإنساني في مسيرة تفكيره أم هل سيقف العقل الإلكتروني متحديا للعقل الإنساني في كل تصور فكري أو منتج معرفي، وهل ستحتدم الثورة بينهما حول القيم الراشدة؟!

هل يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يطور نفسه ليتماهى مع منظومة فكرية ذات طابع خاص بحيث يتأثر بكينونتها ويذوب في جوهرها فيتبنى مضامينها وينطق بلغتها ويجري في مجاريها باعتبار البرمجيات الآلية التي بُرمِجَ بها للقدرة على "التعلم الذاتي" والتفاعل الحواري المباشر مع العقل المعرفي البشري؟!

ولو حدث ذلك ـ وهو أمر وارد وفق خوارزميات البرمجة الإلكترونية ـ ولو بصورة محدودة فأي فكر أو معتقد أو ثقافة أو معرفة أو علم سيذوب فيه، ويتبنى ذاتيا القدرة على توليد الأفكار وتحديث الرؤى والتصورات وما ضابط ذلك؟! مع الوضع في الاعتبار أنه مبرمَج بشريا بصورة آلية والعقل البشري في ذاته يَعتوِره القصور ويُعوِزُه الحِس والمادة حتى وإن فكر في قضايا معنوية فستكون منتزعة منهما، وهو ـ أي العقل ـ يعجز عن إدراك الأسرار الكبرى بمعزل عن مصدر موثوق به يمُده منها بما عجز بذاته عن إدراكه فهل يستطيع أن يأتي مما يجهل بتصورات يقنع بها ويقيم الدليل على صدقها، أم أن التصور سيكتسب صورة المجهول المراد تصوره والذي حاول إقحام ذاته في معرفته دون أن يمتلك أدوات التأكد من من صحة تصورته أو دليلا على صدقه وأَنَّى له بذلك؟! ولا ريب أن هذه من كبرى الإشكاليات التي تتهدد البناء المعرفي.

ثالثا: الاعتماد على سيادة المعروض المعرفي:

مما لا شك فيه أن الاعتماد على المطروح السائد الذي ينحاز إلى سطوة المعروض المعرفي دون النظر إلى صحته يمثل إشكالية كبرى حيال البناء التكويني للمعرفة، إذ إنه يعتمد على التظاهرة المعرفية لا على جوهر المعرفة.

ولا يخفى أن ثمة فرقاً بين الاعتماد على مجرد "التظاهرة المعروضة" والجوهر المنضبط نظرا لأمور منها الآتي:

أ- التظاهرة النصية في البرمجة الآلية للذكاء الاصطناعي وخوارزمياته تعتمد على مجرد "التكرار" و"جمهرة" المعروض اللذان يؤديان إلى أكثرية الطرح - أو على الأقل الأغلبية للمعروض المعرفي، مما يصِمها بسيادة الفكر وسطوة المعرفة

مما يؤدي إلى إستكانة العقل وتشبعه بفكرة تسييد المعروض، الذي لا يعدو كونه فرضا معرفيا ينزع إلى الفكر الموجَّه بغض الطرف عن قيمته المعرفية والعلمية!

ب - في الرؤية المناقِضة يمثل "الجوهر المعرفي" المنضبط قيَماً معرفيةً بنائية راشدة باعتباره مكوّناً معرفيًّا وعلميًّا وثقافيا ناضجا عصيًّا على الجدليات والإقصاءات الفكرية والمصادرات المعرفية والعلمية فضلاً عن كونه يمكِّنُ العقلَ من تكوين الرؤى والتصورات، وطرح الفروض والجدليات المتحدية، وقوة بناء الأدلة ودقة استنباط دلالاتها وانتزاع الأحكام منها. مما يؤدي إلى دقة الفهم وقوة التنظير

جـ - ثمة فرق بين "الأصل المعرفي" في بناء المعرفة و"المُناقض المعرفي"، فالأصل بنائيٌّ ما اتسم بالانضباط والتوازن بينما يكون المناقض المعرفيُّ" تفكيكيًّا جدليًّا لما صحت معرفته ودق فهمه من ظواهر معرفية ودلالات علمية تؤكد صحة المعرفة واعتبارها علما صحيحا قامت على صحته الشواهد والبراهين والأدلة قطعية كانت أو ظنية راجحة.

د - يتأسس على ما سبق أن المناقض المعرفي العاري من الدليل المجرد من الاعتبار يمثل خطورة معرفية على بنْية المعرفة ومضمونها

ومساراتها، بعتبار ذلك قلبا لموازين البحث العلمي القويم ومعاييره العقلية وضوابطه الشرعية.

رابعا: غياب الرؤية النقدية:

من كبريات إشكاليات البناء المعرفي في الذكاء الاصطناعي: "غياب الرؤية النقدية" الصحيحة التي تراعي الثوابت العقدية الصحيحة، وأصول التشريع القويم، والقيم الأخلاقة الصادقة، ومعايير العلم النافع وضوابطه البنائية.

ونظرا لذلك فقد تخلو الأطروحات المعرفية المعروضة في قنوات الذكاء الاصطناعي ـ وهي واسعة الانتشار ذائعة الصيت ـ من الرؤية النقدية الجادة، وقد يأتي مضمونها بصورة فاترة الحس فقيرة الدلالة، مما يفقدها قوة البناء النقدي، وصحة التصور الفكري، والفهم المعرفي، لاسيما أنها لم تتسم ـ في مجملها ـ بالحس النقدي ولا الذوق المعرفي الوجداني.

إنها تعرض المعتقداتِ والعلومَ والمعارفَ والثقافاتِ والفنونَ والآدابَ وغير ذلك بكل أشكالها ومضامينها ونسبتها وتنوعها، وليس من سماتها النقد الموضوعي البنَّاء الذي يساعد القارئ على التحليل والاستنباط، وتوسيع أُفُقه المعرفيّ بما يُشبِع قناعاته ويناسب معتقده إلا قليلاً مما قد يستعين به من جمع المعلومات، فضلا عن عدم اهتمامها بإزكاء حِسه النقدي، وما قد يعرض من رؤى نقدية لا يُشبِع نَهَم الباحث عن الحقيقة في توهات الأطروحات الفكرية والثقافية، ومعترك المعرفية التصادمية، بصور دقيقة وشاملة.

إنها تُعنى بالاستقراء، لكن استقراءَها مجردٌ من تمييز الجيد من الردي، والصحيح من الفاسد، ولو فرض وجوده فبصورة ضئيلة لا تغني العقل ولا تروِي غُلَّته النقدية، وليس الاعتماد على الاستقراء كالاعتماد

على التحليل والاستنباط والنقد القائم على القياسات والعقلية والمعايير العقدية والتشريعية، وكذلك المقابلات النصية، وترشيح أقواها حجة وأشدها وثوقا، والموازنات الدلالية، والترجيحات ودلالات الترجيح والمقاصد الترجيحية، وكل أولئك لا يُذهِب سقما معرفيا، ولا يسد حاجة في البناء الفكري، ولا يفي بمتطلبات النقد، مما يكون له الأثر البالغ على عمليات "الإثبات" و"النفي" و"الإقناع" و"الاقتناع"، و"القبول" و"الرفض"، وذلك أصْلٌ في البناء المعرفي، وإلا فما فائدة البحث عن المعرفة إن لم يجد الباحث ما يصحح مساراته العلمية والفكرية والثقافية؟!

فهل يغني الاستقراء عن النقد، وهل يُغنِي الاستقصاء عن الاستنتاج أم أنها عمليات مترابطة، وقد تكون متمازجة وَفق ما تقتضيه طبيعة البحث في المقاصد المعرفية والعلمية الكلية والغائية، وبيان مبررات القناعات، وشَرْعنة الاقتناع وقطف ثماره من الإزكاء المعرفي، والرقِيِّ الوجداني الذوقي، وتصحيح مسارات الاعتقاد، والانصياع للحق والإذعان له؟!

إن غياب الرؤية النقدية عن الأطروحات الفكرية في قنوات الذكاء الاصطناعي ـ أو غيرها ـ والاعتماد على الاستقراء المجرد قد يرسِّب في العقل تصورات تَأسَّسُ بغَلَبة المعروض وتراكمية المعلومات لا بقوة الحجة وصحة الدليل وسلامة البرهان، ولاسيما إن توافقت تلك التراكميات على جوهر معرفي سلبيٍّ كأن تأتي على خلاف الأصوب فقها، والأحكم منطقا، والأرجح عقلًا ودلالةً، أو توافقت على خلاف الأولى معرفته واعتبار رتبِيَّتِه من حيث أحقيَّتِه بالإقرار من عدمه، وأحقيته بالصدارة أو التأخير، وَفق منهج الأولويات، القائم على الأقوى بنْيةً، والأنفعِ مقصدا، والأرجى غاية، والأحرى قبولاً.

خامسا: العبثُ المعرفيُّ وقضيَّتي الإثبات والنفي:

هل كل أمر غير ذي بال يمكن أن يطلَق عليه معرفة أو ثقافة أو آداب علوم؟!

وهل يترك تحديد الوصف المعرفي لقناعات المعنيِّين بطرح مادة المعلومات على الذكاء الاصطناعي أو لقناعات الشرائح المجتمعية، أو للعقل الجمعي، أو للنُّزوعات الذاتية للمساهمين في ملء الإطار المعرفي به؟!

وهل مجرد طرح المادة المعروضة بالذكاء الاصطناعي يصح وصفه بالمعرفة ويعتبر إسهاما معرفيا أم أن وصف المعروض يشترط له الضبط المعرفي والتقعيد الفكري والثقافي؟!

إن من إشكاليات هذا التوجه غير المنضبط أنه يفتح احتمالية "عبَثيَّة الطرح المعرفي" على الذكاء الاصطناعي، ولاسيَّما إذا أتيحت لها الفرص الكاملة والشاملة بصورة لا تخضع للمعايير والقياسات المعرفية والثقافية والفكرية، فضلاً عن العلمية، ولا تَأبَه بالضبط الدقيق للتوصيف المعرفي والعلمي، وتحمُّل مسؤوليات الطرح المعرفي في محاولة للانعتاق من القيود، من حيث اعتبارها عقبة أمام موسوعية الطرح المعرفي وشموله.

ومَن الذي يضمن سلامة المعروض من عدم الصحة والضبط في خضم تغاير المساهمين في الطرح المعرفي على قنوات الذكاء الاصطناعي من حيث القناعات، بل من حيث تغاير المعتقدات والتشريعات والثقافات والآداب والقيم، بصورة لا تعكس التنوع والتعددية بقدر ما تعكس ذلك الكم الهائل من التضاد والتناقض، والتضارب والتباين المعرفي في الثقافة الإنسانية؟! "يمكن ذلك من خلال إعداد

نموذج افتائي مساعد للمفتي خاص بمؤسسات الافتاء الرسمية يزود ويطور بنظام تغذيات متعددة سواء كانت راجعة أو خارجية".

إذا كان من العبث المعرفي والثقافي ترويج الانحلال القيمي والأخلاقي بدعوى حرية الرأي والتعبير والمعتقد، فمن العبث سَن القوانين المؤصلة لذلك كن قبل المعنيين بالطروحات الفكرية على قنوات الذكاء الاصطناعي، وفرضها عالميا، والدعم الإعلامي لها ليس فقط في وسائل الإعلام بل في المناهج التعليمية على منصات وقنوات الذكاء الاصطناعي، بل وفي مناهج التعليم ومصادر المعرفة، في أوقات صار فيه الدفاع عن الانحراف القيمي والفكري والعقدي يفوق الدفاع عن الدين الحق والمنظومة الشرعية التي تحقق الانضباط والتوازن الإنساني في الكون حتى ولو أُفرِدت له منصات ضيقة، وتضاءلت أمامه فرص البقاء والتحدي لتلك الثقافات على منظومة الذكاء الاصطناعي!

ومن الخطورة على القضاء والدوائر السياسية والمؤسسات الكبرى ما يتمثل في الآتي:

أ- تركيب الصورة والفيديوهات والتغيير النمطي: وأقصد بتركيب الصور والفيديوهات تكوين منتج صُوري مرئي لممارسات لا أخلاقية فاضحة إلكترونيا من خلال تركيب صور وفيديوهات خيالية "افتراضية" ونشرها على أنها أنها أحداث واقعية لشخصيات قيادية ورموز اعتبارية عالمية أو دولية بهدف استخدامها كملفات للضغط على تلك الشخصيات للتأثير على آرائهم في مجريات الأحداث السياسية العالمية لفرض الانصياع والإذعان أو الابتزاز والمساومة، وذلك بفعل تهديدهم، وإثارة الرأي العام العالمي والإقليمي أو على مستوى الدول والأوطان ضدهم،

وتزداد فرص التهديد اللاأخلاقي مع احتمال نشرها بالذكاء الاصطناعي لتتسع دوائر نشرها عبر هذه النافذة الخطيرة سريعة الذيوع والانتشار!

ب ـ افتعال الشائعات: تتمثل خطورة الذكاء الاصطناعي ـ إضافة إلى ما سبق ـ في افتراء الإشعات والأكاذيب للعبث بالخطاب المجتمعي بهدف تسويغ الشائعات التي تروج لقضايا مغرضة مستغلة المثيرات الوجدانية والمحركات الشعورية بانتهاج سياسة توجيه القطيع، أو ما يعرف بالعقل الجَمْعِيّ، أو استقطاب النخبة واستغلالها كأداة فاعلة معها في تحقيق مقاصدها وأهدافها، ومن مظاهر ذلك: محاولة إرباك المجتمعات وإنهاكها، وإفقادها الثقة في نظمها، وزعزعة أمنها واستقرارها، واختراقها من الداخل لتفكيك نسيج وحدتها وإثارة الفتن بين أبنائها وطوائفها مستغلة التناقضات الدينية والمذهبية والطائفية، والإثنيات والعِرْقيات والعبث بروابط نسيجها الوطني الوحدوي، والقضاء على فرص تعزيز أواصر الترابط بينها وتهديد مصيرها، وصرفها عن قضاياها المصيرية الكبرى، وليس كل مطالع لتلك الأطروحات ذو قدرة على تمييز ما إذا كانت مكونات ذلك الطرح حقيقية أم مكذوبة أو مفتراه، نظراً لعدم معرفتهم بفنيات الكشف عن حقيقة المعروض تكنولوجيا، مما تتاح معه فرص تصديق الشائعات والتفاعل مع هذه الأكاذيب والمفتريات، وتلك طرقة خبيثة وماكرة للقضاء على مظاهر القوة وإثارة الحروب الداخلية، والفتن الإثْنِيَّة.

جـ ـ هذا إضافة إلى تزييف الوقائع والأحداث في المؤتمرات أو الاتفاقات الدولية، ولاسيما إذا كانت متعلقة بمقررات سياسية لتوجيه الرأي العام العالمي إلى مسارات مغرضة وإثارته لتأييد المزيَّف أو تحفيزه به

للثورة ضد هؤلاء القادة والانتقام منهم، مما يمكن وصفه بـ "الاغتيال المعنوي".

د ـ إضافة إلى ذلك فإن إمكانية تركيب مثل هذه الصور والفيديوهات فيما يتعلق بالقضايا العلمية في إطار الهندسة الوراثية، سيَّما ما يزعمونه بتطوير السلالة والنوع، وتخليق جينوم بشري بصورة مستقلة، أو ممزوجة بجينات حيوانية، وهذا في إطار التخليق البيولوجي "المزجيّ" وإن كان ذلك مخالفا للقوانين التي أنشئت في بعض الدول مقاومة لهذا النزوع وردع المعنيين به، ضمانا لصيانة الإنسان وعدم العبث بمكوناته، أو التصرف فيها بالبيع والشراء، وجعلها سلعة رائجة تكون منفذا للثراء، في مقابل اللاوعي بصيانة الصحة العامة، وبالإضافة إلى ذلك محاولة فرض هيمنة الثقافة الغربية اللادينية، أو الإلحادية، أو المفرِّغة لمفهوم الالتزام القيمي والإذعان العقدي والتطبيق التشريعي، على المجتمعات الدينية، والنزوع بها إلى اللادين، مما يمثل خطراً كبيرا على السلامة المجتمعية، وأمن الدول واستقرارها، ويمكن توصيف "كل ذلك بتزييف الوعي والعبث به"!

سادسا: ترويج الشبهات والأغاليط:

تعتبر إشكالية ترويج الشبهات بالذكاء الاصطناعي حول القضايا الدينية الصحيحة أحد أخطر تلك الإشكاليات التي لا تنفك عنها الأطروحات المغرضة في المادة الثقافية أو الفكرية المنشورة عبر الذكاء الاصطناعي، بهدف محاربة الدين الصحيح ـ دين الإسلام ـ وتزييف الاعتقاد الحق، والنيل من مصادر الإسلام وتاريخه وشريعته ومقاصده بإثارة الشبهات حولها، أو بهدف الطعن فيها وطمس معالمها.

إنه نزوعٌ إلى الأغاليط العلمية، وطمس الحقائق الإسلامية الكلية والتفصيلية بتمحُّلات لا يبررها مستنَدٌ علميٌّ، ولا دليلٌ موضوعيٌّ، ولا برهانٌ عقليٌّ، ولا حقيقةٌ دينيةٌ، وإنما يبررُها الهوى والغرضُ، والرغبةُ في تزييف الحقائق، وتغيير الوعْي، ومحاولة فرض تللك الأطروحات قسراً، اعتماداً على المصادرات الدَّلالية، والعرض المغرِض لمحتوى الإسلام، والإقصاءات العلمية لما قرره الإجماع واستنبطته العقلية الواعية المنضبطة، وتقبلته الفِطَر السليمة في الوسط الإسلامي والإنساني.

وليس بمستبعَد نشرُ الموسوعات الاستشراقية والدوائر المعرفية المتخصصة بالدراسات الإسلامية، وبحوث المؤتمرات الفكرية الاستشراقية الغربية في قنوات الذكاء الاصطناعي عن الإسلام في عصر تلاشت فيه المسافات المعرفية الفاصلة في الدراسات الإنسانية، واتسعت فيه دائرة الطرح الفكري والثقافي، العقدي والفقهي التي تولدت من هواجس الكتاب ووتصوراتهم الذاتية، وقد أمدتها مخيلةّ تستمد روافدَها من مَعِين الخيال المحض، أو من استنتاج موهوم، مزِج فيه حقٌّ بباطل، وطُمِست فيه معالمُ الحق . ليس بمستبعد نشر هذا كله، بل وأكثر منه على قنوات الذكاء الاصطناعي بهدف صد الناس عن الإسلام وتشويه محتواه في مخيلتهم ليمثل ذلك عقبة كأداء أمام المد الإسلامي في الغرب من جهة، ومن جهة أخرى صرفهم عن اعتناقه لو خلُّوا بينهم وبينه.

وهذا ما يبرِز عدم وثاقة المعروض بالذكاء الاصطناعي، لكن من المؤسف أن ترى هذا النزوع أحد مظاهر قوة المعروض بالذكاء الاصطناعي في تصور ناشريه!

المبحث الثاني

التكامل المعرفي وإثراء الوعاء الدلالي للفتوى

المطلب الأول

البناء التكاملي للمعرفة وأهميته للمفتي

من المقرر عقلا أن المعرفة البشرية "متراكمة البناء"، أو "تراكمية البنية"، وهما معا بمعني، من حيث الدلالة البنائية، بيد أن ثمة فارقا بينهما من حيث الخصائص والسمات ، فتأتي دلاله "متراكمة البناء"، متفاعله متراكمه طبقا عن طبق، أو طبقة فوق طبقة، بما يفيد التراص البنيوي للمعرفة، بينما تأتي دلالات "تراكمية التنصيص" لتصف الحالة المعرفية الراهنة وارتباطها القوي بالحالات المعرفية السابقة، وعلي هذا فمصطلح التراكمية وصف كاشف للمعرفة، وتأتي صياغته علي وزن تفاعلية ليفيد دلالات التكاثر،

ويفيد المصطلح الأول، "تراكمية البناء": القوه البنائية التراكمية المتراصة في البناء، بينما يفيد المصطلح الثاني "تراكمية المعرفة": تلك الكثرة الكاثرة من المعارف، التي يوصف بها البناء ، فالمصطلح الأول يدل علي البنية المعرفية المتراكمة "المتعددة"، والثاني يفيد وصف البناء المعرفي بأنه متفاعل متكاثر متوافر الدلالة، وبإيجاز أقول: مصطلح "متراكمة البناء" دال علي البنية، أما مصطلح "تراكمية البنية المعرفية" فهو وصف كاشف للمعرفة، ومن ثم يتضح الفرق الدقيق بين المصطلحين.

وقد ألف د. حسين مؤنس كتابه الرائع "الحضارة"، وملخصه أن البناء الحضاري بناء ثقافيٌّ معرفيٌّ تراكميٌّ مع الاحتفاظ ببني وخصائص

المعرفة والثقافة الاسلامية، التي شكلة طابع حضارة الاسلام بإشراقاتها وإسهاماتها في صنع الحضارة الإنسانية[1].

وأيا ما كان فإن المهمة هنا توضيح دلالة مصطلح "التراصُّ البنيوي للمعرفة " باعتباره متعلقا بالوصف الكاشف للمعرفة عبر فترات عصورها المتعاقبة، بما تستوعبه دلالة "التراصُّ" من تناقضات، وتقاطعات، وتداخلات، ومقاربات، ومجاورات، وجذور طبقية معرفية، إلى جانب ما تفيده من وصف " التجاور"، أو" التراقب"، أو "التماسك".

ولهذه المصطلحات الثلاثة أهمية كبرى في فهم تراكمية المعرفة عبر العصور، وأيها يمكن اعتماده باعتباره متطابقا مع الفهم الصحيح لتراكمية المعرفة من منظورنا الإسلامي .

وعندما نقول تراكمية المعرفة "متراصة"، فإن هذا يعنى أحد الصور الظاهرية لهذه التراكمية:

أ- متراصة متجاورة: أي أنها تمثل حلقات تتصف فقط بالتجاور، الذي يعطي دلالة وصف التراص، بما لا يفيد التداخل والتقاطع ، أو بما يفيد "انفصالية الأطوار المعرفية"، أو انفصالية التراكم المعرفي، ويعبِّر "التراصُّ" عندئذ عن التراكم الزمني المتوالي للمعرفة، دون تداخل بمعنى أن كل حلقة معرفية تعبر عن زمن ما، لا تؤثر في المرحلة التي تليها .. فهو بناء تراكمي منعزل الأطوار ممزق العُرَى، لا يحتويه نسيج الامتداد المعرفي والبناء السليم . ويمثلها هذا الشكل البياني

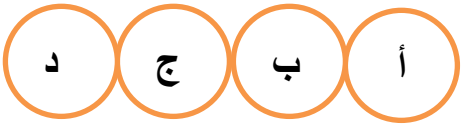

[1] راجع كتاب الحضارة دراسة في أصول وعوامل قيمها وتطورها د. حسين مؤنس، سلسلة عالم المعرفة 237.

(شكل 1)

(ب) متراصة متراكبة: فإن هذا يعنى أن تراكمية المعرفة، متراكبة، متداخلة، أي أن المرحلة السابقة منها أساس للمرحلة اللاحقة، وهكذا حتى عصرنا هذا، وعلى امتداد الزمن، لكن الإشكالية تكمن في تصور "التراكم" في وصف "متراكبة" هل هو تراكب "رأسي"؟ أم تراكب" أفقي"؟

صورة التراكب الرأسي البياني على هذا النحو

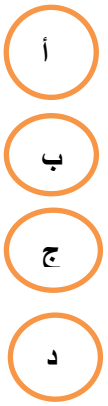

(شكل 2)

وصورة التراكم الأفقي على هذا النحو:

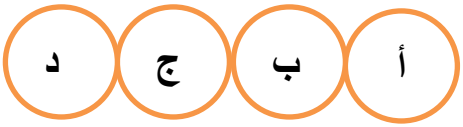

المسار الأفقي (شكل 3) والدوائر تبدو فيه متلاصقة

وهذان السؤالان ليسا باليسيرين، فلهما دلالة هامة في تصور طبيعة تراكمية المعرفة، هل هي "جزئية"، كما في المسار الرأسي؟ في الشكل2، أم "تراكمية كلية " كما في المسار الأفقي شكل3.

وثمة فرق كبير بين دلالة التراكم الجزئي التراكب الكلي، أو بين كون "تراكبية المعرفة" جزئية، وبين دلالة كونها كلية، فالتراكب، أو "التراكبية الجزئية" تَعنى: التراكب المتسلسل المتراصُّ للمعرفة في إطار زمني تاريخي منفصل عن الإطار الزمني التاريخي العام، فهي تفيد تراكبية المعرفة في صورة جزئية في فترة من الزمن، ولا يشترط أن تستغرق كل الزمن.

فمثلا لو فحصنا تراكمية المعرفة في نصف قرن من الزمن تراكما تركيبيا، أي حلقات بعضها فوق بعض، ثم تبدأ ثم حلقات أخرى في نصف قرن آخر منفصل عن النصف قرن السابق على هذا النحو:

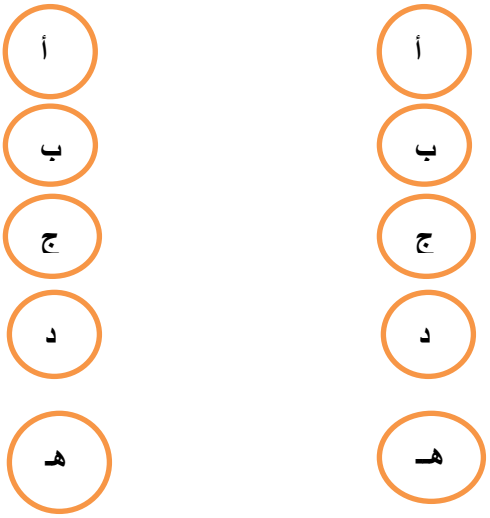

(شكل 4)

إطار التراكم المعرفي في نصف قرن أول ثم في نصف قرن ثانٍ

فإننا نلاحظ أن كل تركيبية في كل مصفوفة دائرية تمثل صورة من التراص المعرفي، أي التراص المعرفي المتراكب وليس المتجاور، بحيث يمثل كل نصف قرن صورة من التراصِّ المعرفيِّ المتراكب لتراكمية المعرفة منفصلا عن النصف الآخر، وهذا ما نقصد به تراكم المعرفة الجزئي، وهو لا يعبر عن حقيقة المسار المعرفي عبر التاريخ، كما لا يعبر التراص بمعنى التجاور المجرد عن المعرفة.

(جـ) متراصة متماسكة: وهذه الصورة الثالثة من صور "التراص المعرفي"، أو بالأحرى "التراكمية المعرفية"، أي "التراص المتماسك"، الذي يوضح الصورة الفعلية للتراكمية المعرفية عبر العصور، ومعنى "تراص متماسك": أي محكم البناء، موثوق العُرَى، متداخل التركيب، بحيث تعتبر كل مرحلة معرفية لاحقة منبثقة من سابقتها، وهكذا يتضح مدى امتداد المعرفة امتدادا زمنيا أفقيا، كما هو موضح بالشكل الآتي

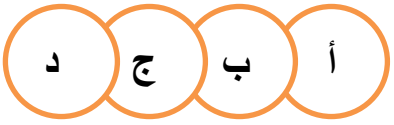

(شكل 5) التراكم الأفقي للمعرفة

التراكمية المعرفية في إطار التراص المتماسك

وهذا يعنى أن "تراكمية المعرفة" في مفهومها الحقيقي: تداخل مراحل المعرفة بعضها ببعض، بحيث تكون المرحلة السابقة منها أساس للاحقة، بما تحمله كل هذه التراكمات المعرفية من جدليات التناقض، ودلالات التقارب، وشارات التباين، أو روابط التلاقح في أمة من الأمم، أو في تاريخ الأمم، مالم تحل بينهما الحوائل، ويتعذر التواصل.

والذى نريد أن نؤكد عليه أن المعرفة الإسلامية، والتراث الاسلامي متكامل البناء متماسك الوحدة موثوق الجذور، لا يمكن فصلهما في مرحلة من مراحله التاريخية عن الأخرى، فالمعرفة في العصر الحديث لا يمكن فصلها عن المعرفة في عصور الإسلام الأولى واللاحقة، لأن المعارف الأولى لبنات تأسيسية للبناء المعرفي في العصر الحديث، ولا يمكن القول بأن مصادر المعرفة الإسلامية في العصر الحديث غير مصادر المعرفة في العصور الأولى، ولا أن مقاصد هذه مغايرة لتلك، لأن الإسلام دين يستوعب الزمن والمكان، فمصادر المعرفة الإسلامية واحدة، ومقاصدها واحدة، وقضاياها واحدة، وإن تعددت وتنوعت لاستيعاب مستجدات الحياة والعلوم والفكر.

وعلى سبيل المثال فإن الإمام الغزالي درس الفلسفة، وألف فيها كتابه العظيم تهافت الفلاسفة [1]حتى جاء ابن رشد وألف كتابه تهافت التهافت، ومن درسوا الفلسفة في العصر الحديث لا بد أنهم درسوا الفلسفة القديمة والحديثة، وأدركوا قيم التناقض والتوافق، وجدليات النفي والإثبات، والارتياح والامتعاض، والتوافقات والترجيحات، حتى يتحققوا بالعلم والفهم، والإحاطة والشمول، وينطلقون إلي آفاق الإبداع بعدما يتحررون من تصورات الواقع، وأوهام الفكر، ومرذول النظر والتأمل.

ومن يطلب علم أصول الفقه في عصرنا الحاضر لا بد وأن يكون قد درس أمهات مصادر هذا العلم ككتاب الرسالة للإمام الشافعي [2]

---

[1] راجع تهافت الفلاسفة للإمام الغزالي، وتهافت التهافت لابن الرشد، تقديم، وإحياء علوم الدين الذي يعتبر إبرازا للفلسفة الإسلامية الراشدة إلى سائر مؤلفات الإمام الغزالي في هذا الشأن.

[2] الرسالة للإمام الشافعي والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم.

وكتاب المستصفى للإمام الغزالي وكتاب الإحكام في أصول الأحكام للآمديّ، الذي ألَّفه للرد على الإمام ابن حزم الظاهري في كتابه الإحكام في أصول الأحكام، وراجع كتاب الموافقات للإمام الشاطبي، ومقاصد الشريعة لابن عاشور وقواعد الأحكام في مصالح الأنام للإمام العز بن عبد السلام، وغير ذلك.

والأمثلة في هذا أيضا تشمل علم التفسير، والحديث، والسِّيَر، واللغة والأدب، وغير ذلك من العلوم، وبهذا تتحقق تراكمية المعرفة في حلقات تراكمية متداخلة ومتراكبة، شهدت إبداعات علمية ومعرفية، وإضافات، وتجديدات، وتكميلات، وشروح، وتفسيرات، ولا يمكن عزلها عن بعضها في مسارات المعرفة الإسلامية بوجه عام، ولا عن مسارات المعرفة في التخصصات الدقيقة بوجه خاص.

وأرى ان هذا يتوافق مع ما ذكره د. حسين مؤنس وأن هذه التراكمية المعرفية[1] هي التي تحقق الحضارة بمفهومها المنضبط والدقيق والشامل، في التفكير الحضاري والمعرفة الحضارية، وهما: ذلك التفكير والإدراك المعرفي القائم علي الأصول الدينية الصحيحة والقيم الأخلاقية والمعرفية الهادية للإنسان.

أهمية البناء التكاملي للمعرفة في الدراية والإفتاء:

البناء التكامليُّ للمعرفة يقتضي أن هناك أصولا معرفيةً، وفروعًا مكملة، تمثل إضاءاتٍ قويةً، وإضافاتٍ معرفيةً، معلوماتيةً وذهنيةً، تكشف مجاهيل مفاهيمية، أو دلالية، أو مقاصدية لإثراء الوعي المعرفيّ بقضية بعينها ، ومحاولة تكوين الرؤى والتصورات المعرفية في معزل عن

---

[1] راجع التاريخ والمؤرخون دراسة في علم التاريخ، د. حسين مؤنس ص 235.

هذه الفروع، والصور المكملة لها، أو تجاهلها، أو التقصير فيها يؤدي إلى قصور في المعرفة الكاملة بقضايا الفكر والفقه والرأي، والعالِم والمفتي والمفكر ـ على حد سواء ـ في حاجه ملحة للتكامل المعرفيّ لتحقيق فهم أدق ، وفقه أعمق ، وتصور أبْينَ وأكملَ وأشملَ، وهذا أمر ضروري لانضباط الفتوي، وصحة الرأي العلمي في القضايا العلمية، وإنضاج الفكر على مسارات التفكير الصحيح.

والدارس لتاريخ الأمة وجواهر التراث، المحقِّق فيها، المدقِّق في مفاهيمها ومساراتها، يدرك أن العلماء الأول ومن تلمذوا لهم، وتلقوا عنهم كانوا نماذج رائعة في الموسوعية المعرفية ، فقد جمعوا العلوم المتنوعة والمتعددة ، حتى برعوا في علومهم، وحققوا شمولية المعرفة، وذلك إيمانا منهم بأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وأن قوة التصور أساس لبناء علمي راشد، وأن الحكم لا ينضبط إلا بقوة الإدراك وشمولية العلم بالقضية من جميع جوانبها التفسيرية، والأصولية، والفقهية، واللغوية، والبلاغية ... الخ

ولا مرية أن من يتعرض للإفتاء، ويشتغل به لا بد له من معرفة وجوه الاستدلال، وفقه دقائق اللغة في مثاراته، ومعرفة أسباب نزول الآيات القرآنية الكريمة، وتطبيق الرسول (صلى الله عليه وسلم) والصحابة الكرام لها، وعملهم بها، وتطبيقهم لأحكامها، واجتهادات العلماء في فقهها، وتوجيه العمل بها، ويجب عليها معرفة علل الإحكام، وماذا لو انعدمت علل الإحكام؟ وأوقف العمل بالحكم، هل هو إيقاف أم تعطيل؟

إن فقه علل الأحكام باب كبير من أبواب الفقه الاسلامي، ومبحث عظيم من المباحث المعرفية الأصولية، ويعتمد فقه العلل على

تطابق أحوال الناس في كل عصر وتباينها، وقربها وبعدها، ومعرفة القياس الشرعي، وأدواته، وصوره، وشروطه، ومقاصده، فمن غاب عنه فقه القياس فيما ينبغي القياس فيه أخطأ في انتزاع الأحكام من أدلتها المعتبرة في باب القياس [1]،

ولا بد للمفتى بمعرفة " فقه النوازل" وأحكامه والنظر في تطبيقاتها، وهل هي موقوفة على تحقق النوازل أم أنها مطلقة التطبيق، ومعرفة أحكام السلم والحرب، وهل هي مطلقة أم مقيدة؟

وهذا يوجب على المنشغلين بالفتوي الإلكترونية وغيرها معرفةَ المساراتِ التاريخيةَ بما تحمله من وقائع وأحداث كانت وعاءً زمنيا أو مرحليا للفتوى، وعلة من عللها، فالفتاوى في زمن الحرب "ليست فتاوى عابرة للزمن"، أو مطلقة التطبيق، وإنما هي خاصة بأحداثها، ولا يمكن عقلا قياس حالة الحرب على حالة السلم، كما لا يمكن شرعا قياس أحكام هذه على تلك.

وفي العصر الحديث يعتبر " التكامل المعرفي " _ فيما أرى _ شرطا أساسيا لصحة الفتوي، لا سيما فيما يتعلق بالفتاوي الصحِّية وبحوث علوم الحياة، سيما بحوث علم الأجنة، والجينات الوراثية، وتحديات أطروحات العلم الحديث في إمكانية تحديد الصفات الوراثية، وانتقائها، والتحكم الجينيّ في التخليق والخصائصِ الصفاتية بوجه عام، وإمكانية تخليق بروتين حيواني، وزراعة الأعضاء، والاستنساخ، وثورة الخلايا الجذعية، وثورة التلقيح المختبراتي في انتخاب التلقيح الصناعي

---

[1] راجع ميزان الأصول في نتائج العقول(المختصر) للسمرقندي، تحقيق زكي عبد البر، ص 544، وهذا ما يرد به على منكري القياس كابن حزم الظاهري في كتابة الإحكام في أصول الأحكام م2 ص 551 مرجع سابق.

لتوأمة الحمل، أو إفراده، ومعرفةِ دقائقِ الحقن المجهريّ، وقضية الرحم الحاضن، وتصور توصيفه من حيث كونه أصلا تكوينيا أم مكملا غذائيا، وإمكانات استيعاب قواعد الافتاء الشرعية له من عدمها.

إن اطروحات الثورة العلمية "البيولوجية" الحية، تمثل تحديا خطيرا لمن يشتغل بالفتوى الإلكترونية وغيرها.

وأرى أن دراسة هذه العلوم أمر تفرضه الضرورة، وأن معرفتها لم تعد "رفاهية ثقافية"، وإنما شرط أصيل لتصور القضية، وأساس لانضباط عملية "التوصيف الفقهي"، و "التكيف الشرعي"، و"التوظيف العملي" في دائرة الإفتاء.

ولا ريب أن معرفة قوانين الفيزياء، والتفاعلات الكيميائية، وبحوث الفلك أمر يفرضه الفقه العقدي، والانشغال بدراسة مسائل العقيدة، لما تحمله من دلالات يمكن توظيفها في مجال الاستدلال علي التدبير الإلهي الحكيم، والتصريف الدقيق، والتيسير اللطيف، والتسيير المطلق للعوامل الكونية، التي يمكن في ضوئها فهم المغيبات التي أخبر بها الوحي الكريم .. فمسألة "التوازن الكوني"، بما تحمل من دلالات التماسك ومسألة "الانهيار الكوني" بما تحمل من دلالة الفناء الكوني، ومباحث استرجاع الأصوات البشرية والصور، من حيث الأحكام والصعوبة، أو من حيث قابلية المبدأ، تساعد علي فهم مبدأ الوجود والفناء، والحياة والموت، والبعث والإعادة، ويقرب عمليات الحساب الأخروي إلي الذهن، مما يساعد علي دعم اللادينيين أو الملاحدة في اتخاذ قرار جاد في قضية إنكارهم الوجود الإلهي وتدعمهم في الإيمان بوجود الله تعالى، وهذا واجب دعوي يوجب علينا إيصال رسالة الإسلام الدعوية إلي العالمين.

إن تحديات "التكامل المعرفي" للعلماء والفقهاء والمفكرين، والعاملين عبر وسائل الدعوة الإلكترونية وغيرها تحديات كبيرة، بما تفتقر إليه من جهد ووقت، وطاقات وقدرات، واستعدادات علمية ونفسية وذهنية وإدراكية، وهذه التحديات تقتضي التفاعل الجادَّ مع معطياتها ومقرراتها، لتحقيق مبدأ "التكامل المعرفيّ" وأهميتِه لدراسة ظواهر الفتوى وتحدياتها وقضايا الإفتاء، فضلا عن الظواهر الفكرية والعلمية المتحدية بقوة أطروحاتها، ووسائل إعلامها.

إنه لا مفر من التفاعل، ولا مناص من الامتزاج مع مقررات العلم الحديث في إطار من الضوابط الشرعية، والحكمة الدعوية لإنضاج عملية الإفتاء، وإثراء الدراسات الفكرية والإنسانية، دفاعا عن قضايا الدين، وتأييدا لها، وإثراءَ الإعداد الجيد لمن يتولون العمل بهذه الدوائر الإلكترونية، ولمن ينخرطون بالواقع الحياتي، والتفاعل الفكري عبر الوسائل الإلكترونية وغيرها.

ولا ريب أن مراعاة كل هذه الشروط والضوابط والتصورات تسهم في التكوين البنائي للتكامل المعرفي استيعابا لأمور لم نكن نعلمها، صارت شرطا لمن أراد أن يكمل معارفه الإدراكية، ويحسنَ بناءَ تكوينِه المعرفيّ ويتقنَ التفقه في الدين، ويثريَ استعداده العلمي للفتوي، وفهم جوهر القضايا الفكرية وطبيعتها المتحدية.

المطلب الثاني

بِنى التكامل المعرفي

إذا كنا قد بينا فيما سبق أهمية التكامل المعرفي للعلماء والمفكرين بوجه عام، والمنشغلين بالإفتاء بوجه خاص، فإننا نبين هنا بنى تكاملية المعرفة، وهي بنًى تحقق البناء المعرفيَّ التكامليَّ وشموليةَ الدراية والفقه، لا سيما في حقول الفتوي الالكترونية، وقوة الاعداد للقائمين بها، والعاملين عليها.

ومن هذه البنى ما يأتي:

أولا: التكامل النصي.

ثانيا: التكامل الدلالي.

ثالثا: التكامل المقاصدي.

رابعا: البناء المنهجي.

أولا: التكامل النصي

يعتبر "التكامل النصي" بنية رئيسة من بنى التكامل المعرفيّ، وتمثل إحدى ركائز إثراء أوعية الفتوي بوجه عام والفتوي الإلكترونية بوجه خاص، وتتعلق هذه الركيزة بالهيكل البنائيّ للأدلة النصية، فهي الأساس في انضباط الرؤية، وإنضاج التصور، وإثراء الوعي العلمي ببناء الأفكار والمعرفة.

فالأدلةُ أصولُ الأحكام ، وهي البنى الأوليةُ لانتزاع الأحكام الفقهية وتكوين الآراء والتصورات المعرفية ، وهي مناط تصديق الحكم ، وترسيخ القناعات به، تمهيدا للتطبيق والعمل الشرعي ضبطا للقيم الدينية والأخلاقية ، وضبطا للسلوك الإنساني .

ولا غرو، فالأدلة النصية مكوّنٌ وجوديٌ للمعرفة، وتكاملُ النصوصِ مكوّنٌ تصحيحي تكميلي للتصورات المعرفية، فالمعرفة لا تخلو من إحدى صورتين:

أولاهما: أن تكون كاملة.

وثانيتهما: أن تكون منقوصة.

والمعرفة المنقوصة لا يمكن أن يكتمل بها وعيٌ، كما لا يمكن يكتمل بها تصورٌ، والمعرفة المنقوصةٌ لا يمكن أن يتم بها تكوينٌ وجوديٌّ معرفيٌّ، كما لا يمكن أن يتم بها تصورٌ معرفيٌّ، وذيوع هذا النمط من المعرفة ظاهرة مرضية لا تؤدي إلا الى التمريض الإدراكي، وتزييف الوعي المعرفيّ ، والعِيّ الاستدلاليّ .. إن المعرفة المنقوصةَ نزوعٌ إلى اللاوعي، واللاعلم ، واللافقه، واللاإدراك، ولا ريب أن مكوناتها ـ في غيبة التكامل النصي ـ أمشاجٌ شائهةٌ في رحم الأدلة، أو مكوناتٌ جينيةٌ مهيضةٌ، لا تحقق وجودًا معرفيًّا ولا تورث حياة علمية.

أما المعرفة الكاملة: فهي تكوُّن وجوديٌّ لوعي إدراكيّ كامل، وفقه ناضجٍ، وبنى استدلاليةٍ قويةٍ، وتصورٍ معرفيّ أدقُّ حكمة، وأمعن إقناعا، وأقوى رسوخا.. إنها تكوُّن جينيٌّ من نصوص متكاملةٍ، ناضجةِ الأمشاج، قادرٌ على إكساب الصفات العلمية والقوة الإدراكية، والحياة الوجودية. فمن أراد الحياة فعلية بالمعرفة الكاملة، ومن آثر الموت على الحياة فليزم المعرفة المنقوصة، التي تميت العلم، وتورث الجهالة، وتؤدى إلى الفساد والإفساد.

وتتوقف المعرفةُ الكاملةُ والمنقوصةُ على كمال الاستقراء ونقصه، أو قوته وضعفه، فالاستقراء بنوعه التام والناقص لا بد أن يتحقق بكمال الاستدلال، وتتبع النصوص وحصرها في دراسة واستكناه القضية الواحدة،

هذا، والاستقراء التام يستغرق كلَّ مفردات الموضوع، ويجمع كل أطراف القضية، فدراسة الفتوي بالاستقراء الكامل تتطلب مفردات الفتوي من المفاهيم، والمناهج، والأدلة، والضوابط، والمقاصد، والايجابيات، والسلبيات، وغير ذلك، أما الاستقراء الناقصُ أو " الجزئيُّ " فمنهج لبحث مفردة واحدة من مفردات القضية، كبحث " قضية الاستدلال والانتزاع الحكم من الأدلة "، ولا بد أن يتحقق بالكمال في هذا الإطار الجزئي، فليس معنى كونه ناقصا أن تدرَسَ بعض أدلة الحكم، ويتركَ البعض الآخر، ولا ريب أن هذا يعد قصورا منهجيا في البحث والدراسة، لا يؤدى إلا إلى صور شائهة، ونتائج قاصرة، لأن عملية الاستدلال أصابها العورُ، وأحاط بها القصور.

من ثم تتضح صورة "التكامل النصي" في تصور القضايا المعرفية وبحثها ومعالجتها كبينة أولية للتكامل المعرفي، فإن أنصاف الأدلة أو بعضها لا يكوِّن معرفة ، ولا يحقِّق علما، ولا تكمُل به دراية.

وثمة فرق بين "التكامل النصي" و"التكامل المعرفي، "فالتكاملُ النصيُّ" إضافةُ نص إلى نص، أو إلى مجموعة نصوص، أما "التكامل المعرفي" إضافة دلالة معرفية إلى الدلالات المستنبطة من النص.

وهذا يمثل إثراءًا معرفيًّا للعلماء والمفكرين والفقهاء المنشغلين بالإفتاء، يؤدى إلى شمولية الرؤية، وعمق التصور، وقوة الاحتجاج.

كما أن ثمة فرق بين "الكمال النصي" و "التكامل النصي" فالكمال النصيُّ كمالٌ داخلي، أي داخل الوعاء النصي لأدلة متعلق ببنْية النص، ويُعنى به خلو الأدلة من شارَات القصور والعَور الذي قد يعتريها إذا حدث بها قصور في عملية الاستدلال، أما "التكامل المعرفي" فهو

تضافر الشواهد والمفاهيمِ المعرفيةِ غيرِ النصيةِ مع الشواهد النصية، وما تتضمنه من قيمة عملية دلالية.

ثانيا: التكامل الدلالي: ويعنى به تكامل الدلالات المستوحاةِ من نصوصها فيما يخدم قضيةَ الاستشهادِ إثباتًا ونفيًا، أو استنتاجًا وحكمًا، ومن البدهي أن "التكامل الدلالي" وثيقُ الصلة بـ " التكامل النصي "، إذ أن النصَّ بِنْية الدلالة، فإذا تكاملت النصوص تكاملت الدلالة، والعكس صحيح، فهما يتناسبان تناسبا طرديا، مؤثرا بقوة في البناء الدلاليّ والمعرفيّ اللازم لإحكام عملية الاستشهاد وإثراء قناعاتها.

وثمة فرق بين "التكاملِ النصيّ" و"التكاملِ الدلاليّ"، فالتكاملُ النصي تكامل بِنْويٌّ للدلالة التي تمثل مادة الاستنباط والاستنتاج، أما " التكامل الدلالي" فهو تكامل مفاهيميٌّ يتعلق بدلالات النصوص، وفرقٌ بين دلالة البنية ودلالة المفهوم، وإن كانت الأخيرة ثمرة للأُولي، فالنص مكوّن وجوديٌّ للدلالات الاستشهادية، وانتزاع الأحكام من أدلتها النصية، فلا يمكن تصور دلالة بلا نص، كما لا يمكن تصور نص بلا دلالة. فالنص دالٌّ حكميًّا، والدلالةُ ثمرةٌ معرفيةٌ تتوقف على الصفاء الذهنيّ، وقوةِ الإدراكِ وسلامةِ الاستنباط، فهي تفتقر إلى قوة مدركة تضمن سلامة عملية الاستدلال وصحة الاستشهاد.

صور التكامل الدلالي:

ولا يخفي أن للتكامل الدلاليّ صورًا توضح مفهوم تكامل الدلالات في الإثبات والنفي، ومن هذه الصور ما يأتي:

أولا: التقارب الدلاليُّ.

ثانيا: التجانس الدلاليُّ.

ثالثا: التماهي الدلاليُّ.

ويعنى "التقارب الدلالي": تقارب بعض جزئيات دلالةٍ بعينها من جزئيات دلالةٍ أخري من دليلين مختلفين نصيين أو عقليين في عناصر الاستدلال.

ويعنى التجانس الدلالي: تجانس دلالة مع دلالة أخرى في دليلين نصيين أو دليلين عقليين في عناصر الاستدلال.

بينما يعنى التماهي الدلالي: أن تكون الدلالاتُ المستنبطة من دليلين أو مجموعة أدلة هي ذاتها الدلالات المستنبطة من أدلة أخرى في نسق الاستدلال.

وبناءًا على هذا، فإن "التقارب الدلاليَّ" يعتبر تقاربا جزئيا، ويعتبر "التجانس الدلاليُّ: تطابقا بغلبة صور التجانس، بينما يعتبر "التماهي الدلاليُّ" تطابقا كاملا في صورة الدلالة وبنية صياغتها.

وهذه الصور التكاملية للدلالة، وإن تفاوتت في درجة التطابق من حيث القوة، فإنها تبين بقوة أهميةً التكامل الدلاليّ في إثراء وعاء الاستدلال، وقوة الاستشهاد، وعمق الاستنتاج، وهو ما يدعم بقوة فقهَ القضايا المختلفة في سائر المجالات العلمية والمعرفية، مما ينعكس على تشخيص الظواهر الفكريةِ ومعالجتِها معالجةً علميةً موضوعيةً دقيقةً وشاملةً.

ولا ريب أن "التكامل الدلالي" يسهم بفاعلية في تكوين عقليةٍ علمية وفقهيةٍ وفكرية قويةٍ يحتاجها المنشغلون بهذه القضايا على المواقع العلمية والفقهية والفكرية في دوائر التواصل الاجتماعي الالكترونية لإصقال مواهبهم، وتنمية مداركهم، وإنضاح عملياتهم التوعوية وجهدِهم الرساليّ في الدعوة الى الله تعالى.

ثالثا: التكامل المقاصدي: يعتبر "التكامل" المقاصدي[1] أحدَ ركائزِ التكاملِ المعرفيّ، وأعنى به: تكامل المقاصد الشرعية، والدراية بما يحققه من لازم العلم والفقه والمعرفة، ولا بد للعلماء والفقهاء والمنشغلين بالإفتاء على المواقع الالكترونية وغيرها ضرورة البحث عن أوجه التكامل في دراسة المقاصد الشرعية ومكملاتها من العلوم والمعارف الأخرى، ولا يتحقق هذا على نحو دقيق إلا بدراسة ما يتعلق بهذه المقاصد من علوم السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، وعلم الأحياء، والكيمياء، وغيرها من العلوم الضرورية الواجب معرفتها لصحة الفتوي، كقضية "زراعة الأعضاء" بما تمثله من مصالح للعباد، وما قد تسببه ـ إذا غابت الضوابط الشرعية عن فقهها ـ من مشكلات تهدد حياة الأفراد، والأمنَ النفسيَّ، والسلمّ الاجتماعيَّ، والاقتصادَ الفرديَّ، والممتلكات الخاصةَ، والانحرافات السلوكيةَ كاستغلال حاجة المرضى، وابتزازهم، والتعاملِ مع مراكز ومستشفيات صحية خارج الوطن تكون منفذا لاستقطاب اقتصاديات الأفراد واستنزاف أموال المرضى، وما قد ينشأ عن ذلك من "مافيا" عصابات زراعة الأعضاء من ظهور حالات الاختطاف القسري لبعض الأطفال والشيوخ والشباب، والتي مثلت في الآونة الأخيرة أزمة أخلاقيةً، وكارثة اجتماعيةً كان لها آثارها السيئة على الأمن الاجتماعيّ، والسلم العام، والأمنِ النفسيّ، مما أرَّق ضمير العالم، وآثار الدوائر القانونية لوضع القوانين التي تنظم هذا العمل، واستثار ضمير الهيئات القضائية في بعض الدول دفاعا عن الجسد الذي تحول ـ في غيبة من الضمير الانساني والوعي الأخلاقي ـ إلى فرص ثمينة لتكوين ثرواتٍ

---

[1] المقاصد هي: "ما يقصده الشارع الحكيم من التكاليف الشرعية". راجع الموافقات للإمام الشاطبي ج2 ص 324و415 مرجع سابق.

طائلة عن طريق سرقة الأعضاء، وغصب الأحياء بأساليب إجرامية رخيصة أدت إلى قسوة القلوب وغلظة الطباع [1].

(وعملية نقل الأعضاء عملية معقدة تحتاج إلى دراسة الكثير من التفاصيل الطبية والصحية الخاصة بالمتبرع والمتلقي قبل نقل عضو من أحدهما إلى الآخر)[2]، كذلك تستلزم دراسة الجوانب النفسية والاجتماعية، وآثار غياب الضوابط الشرعية إذا سمحت بذلك الضرورات الشرعية عند من قال بالجواز، بقطع النظر عن الجدليات الكبيرة [3] حول هذه القضية.

من ثم فإن فقه التكامل المقاصديّ ضرورةٌ شرعيةٌ ، وبدهيةٌ عقليةٌ، وحتميةٌ اجتماعيةٌ، إنها ضرورة متعددة المناظير، لا تقتصر على منظور أحادي أو ثنائي، وتعددية المناظير تؤدي إلى رؤية معرفية أعمق، وفكر مقاصدي أدق، مما يضمن توازنية الطرح، وشمولية المعالجة، لا سيما أن مسارات الفكر المقاصدي مسارات متوازنة ومتقاطعة ومتشابكة ومتماهية، تهدف إلى تحقيق المصالح الشرعية، انطلاقا من الحفاظ على الثوابت الدينية، واستيعاب المستجدات، والتحديات العلمية، والأطروحات

---

[1] راجع هذه الأزمة الأخلاقية في جريدة الجمهورية اليومية مقال بعنوان: عصابات تجارة الأعضاء البشرية وباء ينهش جسد المجتمع المصري تاريخ النشر نوفمبر 2019 م. تقرير: هدير السيد رئيس مجلس الإدارة حسام يونس، رئيس التحرير كريم فهمي gee.eg.com ، وراجع موقع صحتك "دليلك لحياة صحية مقال تجارة الأعضاء ".. حقيقة أم وهم ؟ د. أحمد سمير عبد الحميد صحتك shehatok.com وراجع yom7.com 2019/10/3م بعنوان: العالم الشرقي لتجارة الأعضاء البشرية عبر الفيس بوك. وقد قامت شرطة الإنترنت بمصر بتعقب الجناة.

[2] موقع صحتك دليلك المقال السابق.

[3] ar.m.wikipedia.org فعشرات المواقع على الانترنت تناولت هذه القضية من جوانب عدة، فليرجع إليها.

العقلية، ومعطيات العلم التجريبي ومقرراته وقواطعه، التي تستوعب الرؤى المقاصدية، ويحتويها الشرع الحكيم.

إن الرؤية المقاصدية الأحادية لا تعنى إلا منظارا حاد الزاوية، ضيِّق الأفق، لا يحقق علما، ولا يغني فكرا، ولا يميط جهلا، إذ لا ينتج عنه إلا رؤي شائهة المعالم، وفقها قاصرا يعجز عن التفاعل الجاد والمثمر في معالجة التحديات المعرفية، والأطروحات الفكرية التنظيرية، ولا يقطع جدلا معرفيا، ولا يفض نزاعا فقهيا، ولا ينهض لتكوين رؤية إنسانية لمعالجة المشكلات التي تهدد المصير الإنساني.

وما يشهده العالم في هذه الآونة في زواياه المختلفة، وأركانه المتباعدة، ومفاصلة المتقاطعة، من أدناه إلي أقصاه، ومن شرقه إلى غربه، فيما يعرف علميا بفيروس كورونا "COVID-19"، والذي سبب كارثة صحية عالمية ألقت بكل أطيافها علي سائر مناحي الحياة الاجتماعية والإنسانية والسياسية والاقتصادية، فقد تمثلت وباءا عالميا أرق العالم، وأقض مضاجعة، وهدد اقتصاد، ومزق روابطه السياسية، وحياته الاجتماعية، فأغلق المنافذ والحدود، وأوقف رحلات الطيران، وسائر أنشطة الإنسان الثقافية، والكروية، والاجتماعية، والعلمية، وغير ذلك.

إن هذا الفيروس المتحدي المرعب لا يمكن التعامل معه من خلال منظور مقاصدي أحاديٍّ، وإنما لا بد من تعددية المنظار في تصور حكم تخليقه، الذي يعبث بمصير الإنسان، ويهدد وجوده واستقراره، واستبصار المخاطر المترتبة عليه، ليس "كرونا" فحسب، وإنما كل تخليق ضار بالمجتمع الإنساني، مهدد للعيش الكريم على كوكب الأرض.

إن تخليق الفيروسات وتركيب مصلها "العلاج الواقي منها" يمثل أزمة أخلاقية وخيانة لمبادئ البحث العلمي وقيمه الإنسانية النبيلة، وتصور دخول ربح هذه الأمصال من الوجهة الشرعية، والحكم عليها بالحلِّ أو الحرمة لا تكفي فيه الرؤية المقاصدية الواحدة، وإنما تقتضيه ضرورة تعدد المناظير المقاصدية في بحث الأحكام في ضوء العلل الشرعية والمفاسد الناجمة عن تخليق هذه الفيروسات القاتلة، والثروات المادية الطائلة من صناعة أمصالها، والتي لا تصب إلا في خزينة الشركات الكيميائية الدوائية، والمعامل البيولوجية المشبوهة التي تتاجر بالموت، وتفسد قيم الحياة.

ولا بد للعالِم والفقيه والمفكر ودوائر الافتاء والرصد الالكترونية والاعلامية، وجمعيات حقوق الإنسان، والمنظمات الدولية القانونية والسياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية من اعتبار كل هذه الرؤى المقاصدية التي تستوعب تصور وجود هذه الكائنات القاتلة في السلم والحرب، لتحقيق السلم الدولي والإقليمي والمحلي، والحفاظ على وجود الإنسان وحياته في سائر ربوع الأرض.

وقد تضمن التشريع الإسلامي بما يتوافق مع المبادئ الإنسانية العامة والعقلية الراشدة العديد من الضوابط التي يمكن أن تحكم النشاط العلمي الإنساني في صورة القواعد الكلية الضابطة للفكر والعلم والسلوك والقيم، مثل قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"[1]، و"الضرر يزال" و"الضرر الأخف لا يزال بالضرر الأشد"،

---

[1] اخرجه ابن ماجه في سننه بسنده عن عبادة بن الصامت، أبواب الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره، ج3 ص430، حديث رقم (2340) والدارقطني بسنده عن أبي سعيد، حديث رقم 86 كتاب البيوع ج4 ص51 رقم 3079.

و"درء المفاسد مقدم على جلب المصالح "[1]، وغير ذلك، فضلا عن اعتبار التشريع الإسلامي ضرورة صيانة الضرورات الخمس، أو "أجناس المصالح الضرورية"، وهي (حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ العرض، حفظ المال) [2]، ويتفرع عنها عن تحريم الغش، والغبن، والخداع، وصور الفساد، ونزعات الإفساد من الغل والحقد وإضمار السوء للفرد والمجتمع.

وبهذا الفقه المقاصدي التكاملي يتحقق تكامل البناء المعرفي اللازم توافره لإعداد عقلية علمية فقهية فكرية قادرة على استيعاب حركة الحياة وتحديات التصورات المعرفية.

رابعا: البناء المنهجي للمعرفة

من البدهي أن حسن النتائج من حسن البناء، وأن قوة الحكم، ناشئة عن قوة التصور، وأن سلامة الاستنتاج ناشئة عن سلامة الاستدلال، وأن صحة الحكم ناشئة عن إجراءاته المنهجية.

ومن ثم فإن البناء المنهجي للمعرفة ركيزة رئيسة من ركائز "بني التكامل المعرفي" يتوقف عليه تكامل فقه علل الأحكام، وطبيعة انتزاعها، وشمولية الدراية بها، وعمق رؤيتها وتصورها

ويعتمد البناء المنهجي للمعرفة على الركائز الآتية:

أولا: قوة التوصيف.

ثانيا: قوة التكييف.

ثالثا: قوة التوظيف.

---

[1] راجع علم أصول الفقه. عبد الوهاب خلاف ص 207– 209، مرجع سابق.

[2] راجع الموافقات للإمام الشاطبي ج 2 ص 649 مرجع سابق، وعلم أصول الفقه د. عبد الوهاب خلاف ص 201، مرجع سابق.

رابعا: شمولية التصور.

أولا: قوة التوصيف:

وأعني بها: قوة تصور الصفات الظاهرة للقضية التي يراد فهم طبيعتها ومعرفة حكمها، وصبغها بالصبغة الشرعية عبر مراحل تالية مترتبة على مرحلة "التوصيف"، وفي الأخيرة، أي مرحلة (التوصيف) يتم استخلاص الصفات الظاهرة من خلال منظور تأملي دقيق وفاحص، وتأهيل هذه الصفات بالتكييف الشرعي.

ثانيا: قوة التكييف: ويعنى بها تكييف هذه الصفات تكييفا شرعيا يجعل الموصوف معدا لصبغه بالصبغة الشرعية، إذ يقربها من دلالات الحكم، عبر حزمة من الإجراءات الدقيقة، تضمن صحة التكييف الفقهي وسلامته.

وهذه المرحلة تلى مرحلة التوصيف، ويصدق وصف "قوة التكييف" بـ "الحيثيات الأولية" لمناسبتها وجها من وجوه الحكم الشرعي، على أن ثمة فرقا بين "الأوصاف الظاهرة" في مرحلة "التوصيف" وبين "الحيثيات الأولية"، فالأوصاف مجموعة الصفات الظاهرة للقضية، وهي أمشاج للحيثيات، والحيثيات صياغات تشبه الشروط، أو هي صور فقهية مقبولة عقلا ومستساغة منطقا، مؤهِّلة لإصدار الحكم على القضية في المرحلة التي تلي مرحلة التكييف الحيثيّ.

ثالثا: قوة التوظيف: وأعنى بها قوة الدراية بالحيثيات الشرعية للقضية محل التصور الفقهي، وتوظيفها ـ أي الحيثيات ـ توظيفا فقهيا شرعيا دقيقا لوصفها بالحلِّ أو الحرمة والحظر أو الإباحة، والندب أو الكراهة، أو الحكم عليه من حيث الحسن والقبح، عن طريق نصب الأدلة أو إخضاعها بمنظور القياس الشرعي، أو إخضاعها بمنظور القواعد

الأصولية والفقهية اللازمة لإصدار الحكم في مالم يرد فيه نص صريح، ولم تستوعبه دلالة ظاهرة.

وفرق بين دلالة النص الظاهرة وبين القياس الشرعي، فدلالة النص القاطع قطعية، ودلالة الاحتمال الدلالي ظنية، أما دلالة القياس فظنية، وتأتي ظنيتها من جهة الاجتهاد الذي يصيب ويخطئ، ومن جهة عدم ورود نص صريح فيها، ووصف "الظنية" هنا لا يقدح في الحكم، وإنما يشير إلى مصدر الحكم، وصورة الدليل، وطبيعة الاستنباط، (ولا يكون لأحد أن يقيس حتي يكون صحيح العقل، وحتي يفرق بين المشتبه، ولا يعجل القول به دون التثبيت، ولا يمتنع من الاستماع لمن خالفه، لأنه قد يتنبه بالاستماع لترك الغفلة، ويزداد به تثبيتا فيما اعتقد من الصواب، وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والإنصاف من نفسه، حتي يعرف من أين قال ما يقول ، وترك ما يترك، ولا يكون بما قال أعنَى منه بما خالفه حتي يعرف فضل ما يصير إليه علي ما يترك إن شاء الله تعالى، فأما من تم عقله ولم يكن عالما بما وصفنا فلا يحل له أن يقول بقياس ، وذلك أنه لا يعرف ما يقيس علية، كما لا يحل لفقيه عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا خبرة له بسوقه... الخ)[1].

ومفهوم القياس: ("إبانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علية في الآخر"، أو إن شئت قلت: تبيِين مثل حكم المتفق عليه في المختلف فيه بمثل علته)[2].

---

[1] الرسالة للإمام الشافعي ص 510، 511.

[2] ميزان الأصول في نتاج العقول (المختصر) للسمرقندي ص554 مرجع سابق.

رابعا: شمولية التصور: تعتبر شمولية التصور حيثية ضابطة للمراحل الثلاثة السابقة، وهي: قوة التوصيف، قوة التكييف، وقوة التوظيف، وتتوقف شمولية التصور على سعة المعرفة، وغزارة العلم وقوة الدراية.

ولا ريب أن قصور التصور يؤثر على عملية "التوصيف" للقضية المراد الفصل بحكم فيها، وتكيفها تكييفا فقهيا لتوظيفها توظيفا شرعيا، فإذا اعتري "التوصيف" قصورٌ، وأصابه عَوَرٌ لقلة الدراية، وضحالة المعرفة، وندرة العلم، ونضوب الفقه، فسد بالطبع المرحلتان المترتبتان عليه، وهما مرحلة "التكييف"، ومرحلة "التوظيف"، ومن ثم يفسد الحكم المنتزع من استقرائهما وتحليلهما، لأن فساد الحكم ناشئ عن فساد المقدمات، أو قصور الاجراءات الحكمية.

وبناء عليه فإن شمولية المعرفة تقتضي الإحاطة بكل ما يمكن أن يُعِين على ضبط هذه المراحل التي تؤدي إلى تصور الحكم الشرعي من أقوال العلماء في سائر التخصصات الشرعية والعلوم المساعدة لذلك، وهذا شرط يحقق قوة التصور الفقهي، واستيعاب صورة الحكم قبل انتزاعها من أدلتها.

وهذا البناء المنهجي الدقيق للمعرفة يحقق التكامل المعرفي اللازم لضبط الرؤى والتصورات الفقهية والفكرية والثقافية، وبدون كل هذه الركائز لا يمكن تحقق تكاملية المعرفة الواجب الدراية بها على نحو دقيق، والواجب اعتبار تحققها فيمن يشتغل بالإفتاء عموما، وبالإفتاء على المواقع الإلكترونية خصوصا.

المبحث الثالث

التعددية الثقافية وإثراء مسارات الفتوى

"التعددية الثقافية" إحدى روافد المعرفة الواجبة لإثراء مسارات الفتوي بوجه عام والفتوي الإلكترونية بوجه خاص، وتعني: الانفتاح على المذاهب والاجتهادات والرؤى والتصورات المختلفة والمتنوعة بعيدا عن المصادرات والإقصاءات النزوعية، وفرض " أحادية الطرح "، وحتمية المنظور.

وقد ضرب الإمام الشافعي مثلا رائعا هو الانفتاح علي المذاهب الفقهية (فقد أخذ الفقه بالمدينة عن الإمام مالك، وبالعراق عن محمد ابن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة، وقد اجتمع له علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث، فتصرف في ذلك حتى أصَّل الأصول وقعَّد القواعد، وأذعن له الموافق والمخالف، وفي مصر 199 هـ علَّم الناس السنةَ، وفقه السنة، والكتاب، يناظر مخالفيه، ويحاجهم، وأكثرهم من أتباع شيخه مالك بن أنس، وكانوا متعصبين لمذهبه فبهرهم الشافعي بعلمه وهديه وعقله، ورأوا رجلا لم تر العين مثلَه فلزموا مجلسه وأخذو العلم عنه)[1].

ولا ريب أن الآراء أحادية الطرح وقسرية العرض، لا تعدو كونها اتجاها انعزاليا عن واقع الحركة الفقهية وعملية الاجتهاد، يعبر عن مذهبية مغرضة، أو تفرد نزوعي سلطويٍّ، يهدف إلى سيادة الرأي الواحد، وفرض رؤي المذهب وأطروحات الاتجاه، ولا أراه إلا صورة من صور

---

[1] مقدمة أحمد شاكر لكتاب الرسالة للأمام الشافعي ص 9، وراجع صفحة 510 من ذات الكتاب

"الدوغمائية" التي تعبر عن حالة نفسية تدفع إلى جدلية الانتصار للرأي بدون دليل من واقع[1]، أو حكمة من عقل، أو بصيرة من علم.

وهذه حالة مرضية يعاني منها بعض المفكرين، ولا تنفك منها بعض الاتجاهات أحادية النظرة، التي تفرض آراءها وتصوراتها على أنها الفقه الرشيد، والعلم الرصين، والقول السديد، والحجة البالغة، وهى لا تعدو كونها عهنًا منفوشًا، ومنطقًا مرذولاً، وقولاً سقيمًا، وعيَّ إدراك، وقصور فهم، ذلك أن العلم قائم على المدارسة والفقه، والدراية بالموازنات والترجيحات، التي تراعي المصلحة الشرعية والدنيوية، وتراعي مصالح البلاد والعباد في استصواب بعض الآراء، أو استحسانها، أو ترجيحها لملائمة أحوال الناس ورعاية مصالحهم.

إن أحادية النزعة، ووحدوية المشرب إيغال في العنت، وتكليف بالمشقة، وإيقاع في الحرج، وهذا يناقض قصد مقصد التشريع الإلهي الذي يدل عليه قول الله تعالي:(يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)[2]، وقوله تعالى:(لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا)[3]، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم (إن هذا الدين

---

[1] ـ ينظر المعجم الفلسفي، التعريف بالدوجمائية.

[2] سورة البقرة، آية: 185

[3] سورة: الطلاق، آية: 7

متين فأوغل فيه برفق ولا تكرّهِ عبادة الله إلي عباده فإن المنبتَّ لا يقطع سفرا ولا يستبقى ظهرا)[1].

وقد راعت منهجية الأزهر الشريف في مقرراتها الدراسية بوسطيتها المنضبطة، وانطلاقاتها الراشدة هذه التوجهات الخطيرة فانفتحت على المذاهب الفقهية وآراء الفقهاء، والمناهج الأصولية المتعددة والمتنوعة، ومدارس التفسير المختلفة للقرآن الكريم، من التفسير بالمأثور، والرأي، واللغة، والفقه، كما عنيت بدراسة الفلسفة، وتفاعلت معها من خلال دراسات نقدية لمباحث فلسفية أبرزت أوجه التناقض والتغاير للفلسفة الإسلامية الراشدة، وبينت مواطن التوافق والاختلاف بمنهجية علمية دقيقة تُعْلِي من قيم الفقه المقاصدي وتراعي تحقيق المصالح الدينية والإنسانية، واختيار الأبقى، والأنفع والأصلح لمسيرة العلم والفكر والفلسفة المتوافقة مع مبادئ الإسلام السمحة وقيمه الرشيدة، كما عنيت بتدريس علم المنطق لضبط طرائق التعبير، ومسارات التفكير، وترشيد الفكر، وضبط الرؤى والتصورات العقلية، وكل ذلك هام لإثراء حركة البحث العلمي، ومدارسة العلوم والفكر، والانتفاع بمقررات العلم الحديث في مجالاته المختلفة، والإفادة من دراسة علم النفس والاجتماع وغيرها.

ومن ثم فإنه يجب على العلماء والفقهاء والمفكرين والفلاسفة مراعاة قيم هذه المنهجية، والانضباط بقواعد المنهج العلمي، والتزام مناهجه، التي تحقق رقيًّا معرفيًّا منفتحًا على معطيات العلم، ومقررات حكمة التفكير، ودقة النظر والتأمل، وطرائق الاستدلال، وقواعد الاستنباط،

---

[1] أخرجه البيهقي في شعب الإيمان بسنده عن عائشة كتاب الصيام، باب القصد في العبادة ج5، ص394، رقم 3062، تحقيق وتخريج دكتور عبد العلي عبد الحميد، إشراف مختار الندوي مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض ط1 1423هـ/ 2003م.

وعلي المنشغلين بالإفتاء في الدوائر الإلكترونية والرصد الدقيق لمشكلات الأمة ومعالجتها ضرورة مراعاة هذه الأصول العلمية والقيم المعرفية، ولقد روي عن الرسول صلي الله عليه وسلم (فرب حامل فقه لا فقه له ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه)[1].

ويعد هذا الحديث النبوي الشريف تأسيسا لمدارسة العلوم، والانتفاع بالآراء المتعددة والمتنوعة في الفهم والاستنباط، والبعد عن المصادرات الفكرية إلا بحجة، والإقصاءات إلا بدليل بيّنٍ وسلطانٍ قاهر، كما يعد دليلا على قبح الرأي بدون دليل، والتفرد باستصوابه، وزعم تمثيله للحق المطلق، أو الادعاء بأنه المعبر عن مراد الله تعالي.

ولاريب أن في هذه المنزع الأخير جرأةً على الدين، وتجردًا للهوى، وانصياعًا للخرص والظن والتوهم، ونبذًا للحق البيّن، والمعرفة الرشيدة، التي قد تكون في الرأي الآخر أصح وأصوب، وأدوم وأنفع، وأدق وأحوط، وأوسع وأشمل.

ومما يحقق هذا الثراء المعرفي والمداد العلمي لمسارات الفتوى عموما والالكترونية خصوصا ما سنوضحه بعون الله تعالى في المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: مقررات العلم الحديث ومعرفة المسارات التاريخية للفتوى والمعرفة.

---

[1] جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده بسنده عن جبير ابن مطعم عن أبيه جـ 27 ص 301، رقم (16738) تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، إشراف عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ /2001م، والحاكم في المستدرك، كتاب: العلم باب: وأما حديث كعب ابن مالك ج1 ص 162 رقم (294) تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 1411هـ/ 1990م.

المطلب الثاني: تراكمية المعرفة والتعددية الثقافية

المطلب الأول: معرفة المسارات التاريخية للفتوى والمعرفة

إن دراسة المسارات التاريخية للفتوي في تاريخ الفقه والافتاء، والدراية بطبيعة المذاهب الفقهية وخصائصها ونتاجها، يمثل الخلفية المرجعية التراثية لفهم منهجية الإفتاء وطرائق الاحتجاج الفقهي والفكري، ويوقف العلماء والفقهاء والمفكرين والفلاسفة على مظاهر القوة ومظاهر الضعف، عن طريق فقه قيم المناقشات الفقهية والمناظرات الحجاجية، والمقارنات البنيوية للأدلة، ووجوه النظر والتأمل فيها، ومراعاة الرؤي المقاصدية لدي الفقهاء والعلماء، ومدي تطابقها مع مقاصد الشريعة والدين يمكِّن من معرفة مظاهر القوة في تراثنا الإسلامي، الذي أجمعت عليه الأمة، ومعرفة مظاهر الضعف فيما تفرد عنه، ولم ينسجم مع مساراته، أو ما لفظه التراث واستضعفه من الرأي والحجج.

فمن مقررات البداهة أنه لا مستقبلَ لمن لا ماضي له، ولا فكرَ لمن لا مداد له، ولا فقه بدون عدة من تراث رشيد، ولا حكمة بدون تفكير، ولا منطقَ بدون بناء صحيح، ولا تصورَ دقيق بدون مصدر ملهم، وتراثنا العلمي والفقهي والفكري قِيمٌ ملهمة، وظلالٌ هادية، ومصابيحُ مضيئة في دروب العلم ومسارات المعرفة، ولا يمكن بناء نهضة فقهية أو علمية أو فكرية في ظل نزاعاتِ تغييب التراث العاتيةِ، وأطروحات مصادراتِه الواهيةِ من قبل بعض منظِّري الفكر الحَدَاثي، والمتطاولين على التراث الإسلامي، ممن تزعَّموا الخطابَ الإقصائيَّ بتصورات لا منطقية، وأطروحات تفتقد الرؤية العلمية بتنظير واهٍ ورأي حائرٍ ومضطرب.

ذلك لأن التراث مصدرٌ بنائيٌّ للتصورات العلمية والمعرفية ومكوّنٌ وجوديٌ معرفي قويٌّ ومتحَدٍ، لا سيما أنه شهد عمليات غربلة وتنقية ذاتيةٍ دقيقة من خلال ما يعرف بالموازنات والترجيحات والتصويبات، بل والتضعيفات لبعض الآراء المجردة من الدليل أو التي جانبت المنهجية العلمية الصحيحة فخرج قويا في حلة بهية، ومازال يكوّن في مخيلتنا منهجية النقد العلمي الصحيح، والتمييز الدقيق بين القوي والضعيف والصواب والخطأ.

وفيما يأتي أبيّن مفهوم مظاهر القوة والضعف في مسارات الافتاء.

أولا: مظاهر القوة:

لا ريب أن الدارس لمسارات الافتاء والعلم والمعرفة في مصادر التراث الاسلامي وقضاياه العلمية والمعرفية يستطيع أن يقف على مظاهر القوة في الطرح والمعالجة، والتي تبرز معالمها فيما يأتي:

1- المناظرات العلمية والفقهية التي عقدت على موائد البحث العلمي لمناقشة قضايا علمية ومعرفية في مجال الدراسات الفقهية والافتاء بوجه خاص، ومجالات المعرفة الكلامية والفلسفية وغيرها بوجه عام، وكان المقصد من هذه المناظرات إبراز أقوي الفتاوي والآراء والرؤي والتصورات المعرفية اللازمة لفهم القضايا العلمية والفقهية والفكرية، والتي شهدت نهضة كبري في تاريخ أمتنا الاسلامية، والتي لم تتوفر لأمة من الأمم، حتى كانت بلاد المسلمين قبلة للدارسين من بلدان أوروبية مختلفة في الوقت الذي كانت تعاني فيه أمم أخري من الجهل وضحالة المعرفة، ويمكن الرجوع إلى كتب التراث في علم الفقه، وعلم الكلام والفلسفة وغيرها.

وقد عقدت هذه المناظرات بمنهجية علمية لم تعهدها الدوائر العلمية والمعرفية في العالم من قبل، وتتضح قوة هذه المناظرات من خلال بقية مظاهر القوة المعرفية الآتية أيضا.

2- الجمع بين الآراء والفتاوى الفقهية: وأعني به البحث عن التوافقات الدلالية في النصوص، وتوجيه الآراء في رؤية جمعية تعتمد علي وحدة المقاصد، ومراعاة الأحوط، والأولى فعله، والأولى تركه، والجمع أولى من الترجيح، أو مقدم عليه، وهذا ما اعتمدته الدراسات الفقهية المقارنة، فقد قرر الفقهاء (أن الجمع مهما أمكن فهو مقدم علي الترجيح، فلا يثار إلي الترجيح في أحاديث الباب وقد أمكن الجمع بهذه الأمور)[1].

ومعنى هذا أنه (اذا تعارض النصان ظاهرا وجب البحث والاجتهاد في الجمع والتوفيق بينهما بطريق صحيح من طرق الجمع والتوفيق، فإن لم يكن وجب البحث والاجتهاد في ترجح أحدهما بطرق الترجيح، فإن لم يكن هذا ولا ذاك وعُلم تاريخ ورودهما كان اللاحق منهما ناسخا للسابق، وإن لم يعلم تاريخ ورودهما توقف العمل بهما ...)[2].

3- فقه الموازنات والترجيحات:

ومما لا ريب فيه أن ثمة علاقة وجودية كبيرة بين "الموازنات "و"الترجيحات "، فالأخيرة أثر للأولى، إذ لا يمكن تصور دلالات الترجيح دون موازنة، فإن من مقتضيات الموازنة إبراز مواطن القوة والضعف في

---

[1] تذكرة القاضي والمستقضي، شرح وتحقيق د. مصطفي الندوي لكتاب ظفر اللاضي بما يجب في القضاء علي القاضي، للأمير صديق خان القنّوْجي 1307هـ.

[2] علم أصول الفقه دكتور عبد الوهاب خلاف ص229، دار القلم، ط12 1398هـ/1978م.

القضايا العلمية من خلال منظور الموازنات الدقيق، المتوازن والمنضبط، والدارس لهاتين القضيتين في التراث الإسلامي الزاهر يجد بوضوح أنهما تمَّتا في صورة منهجية دقيقة تمثلت فيما يأتي:

أ- موازنة الأدلة: وقد اقتضت هذه الموازنة القواعد الآتية:

الموازنة المصدرية: أي موازنة مصادر الأدلة من حيث رتبيتها واعتبارها، فقُدمت نصوص الأدلة القرآنية الكريمة على نصوص السنة النبوية الشريفة، وقُدمت نصوص السنة النبوية الشريفة على أقوال الصحابة، وقُدمت أقوال الصحابة على أقوال التابعين باعتبار أن الصحابة أدري الناس بدينيهم، لأنهم عاصروا الرسول صلى الله عليه وسلم وأخذوا عنه، الدين وتلقوا عنه الفقه والتطبيق.

وهكذا كان الأخذ بالقرآن الكريم والسنة النبوية وفق نصوص آيات القرآن الكريم وإجماع الأمة على تقدير رُتبيَّة المصدر[1]، أما فيما عدا ذلك فكان التمييز والانتقاء وانتخاب الأقوى حجة ، لا سيما أن الإسلام فتح باب الاجتهاد في أمرين:

أحدهما: فقه النص تفسيرا وإيضاحا وتحليلا واستنتاجا.

وثانيهما: الاجتهاد في استنباط حكم مالم يرد فيه نص بردِّها إلى روح النص أو مبادئ الدين الكلية، وقواعده الضرورية التطبيقية بأحد طرق الاجتهاد.[2]

---

[1] راجع مراتب الأدلة في كتاب ميزان الأصول في نتائج العقول(المختصر) للسمرقندي ص 76 وما بعدها مرجع سابق، وراجع نهاية الوصول في دراية الأصول، للصفي الهندي،

[2] راجع الباب الثالث "مصادر الفقه" من كتاب المدخل الي دراسة الشريعة الإسلامية دكتور عبد الكريم زيدان ص 178/155، وراجع محاضرات في أصول الفقه د. نسرين عنان ص 273.

موازنة مسارات الاستدلال: وأعني بها الشواهد من الأدلة التي بني عليها الحكم أو الرأي، فقد خضعت مواضع الاستشهادات ووجوهه المستنبطة من الأدلة لموازنات دقيقة بقصد اعتماد الوجه الأقوى اللازم لبناء حكمي دقيق، والواجب توافره لاختيار الأقوى حجة، مع مراعاة أن الهدف من هذه الموازنات لم يكن الطعن، أو القدح، أو التشويه، أو إثارة الشبهات والشك في مناط الحكم، والفكر، والرأي، ولم يكن الهدف منه تسفيه الرأي أو المذهب.

ب ـ موازنة مقاصد الأحكام والآراء العلمية: وأعني بها الموازنات المقاصدية لمقاصد الشرع الحكيم التي يراعيها الحُكم الشرعي، والرأي العلمي والفكري من حيث: أقواها وأفضلها وأحسنها، وكان الضابط في ذلك مرد المقصد إلي مبدأ "التيسير لا التعسير" ، و"التوسط لا التطرف" إفراطا أو تفريطا، تحقيقا للأصل التشريعي: "أن التشريع قائم علي رفع العنت والمشقة علي المكلفين" ، وهو مبدأ مقاصديٌّ ضابطٌ وحاكمٌ للآراء العلمية والفقهية والفكرية والمعرفية بوجه عام.

جـ ــ موازنة آثار الأحكام والآراء العلمية علي المكلف: من حيث سهولة تطبيقها وتيسير التزاماتها والتحفيز علي تقديرها ومراعاتها في ضبط القيم الأخلاقية والسلوكية والمعرفية. وتأتي موازنة الآثار لتضرب أروع أمثلة الحكمة في تنزيل الأحكام علي الواقع في ضوء دراسة أحوال المكلفين في الخطاب الديني ومعرفة قُدَرهم علي، الالتزام بالأحكام، حتي لا تكون هناك فجوه بين الحكم والتطبيق، أو الالتزام والتفريط، وحتي لا يشدد في موضع التيسير، أو ييسر في موضع التشديد، والضابط لهم في هذا "ما خير رسول الله صلي الله عليه وسلم بين أمرين أحدهما أيسر من

الآخر إلا اختار أيسرهما مالم يكن إثما، فإن كان إثما كان أبعد الناس منه"[1]

إنها موازنة بين الأحكام أيها يطاق تطبيقه، وأيها لا يطاق، وأيها يراعِي قدرة وحال المستفتي، وأيها يثقل كاهله، ويدفع إلي التفريط، وأي الآراء يستقيم به اعتقاد الناس، وأيها يعوج به اعتقادهم، وأي العلوم أولى اعتبارًا وأجدر تطبيقا، وأيها أقل نفعا وأولى تركا.

وبعد "الموازنات" تأتي "الترجيحات"[2] لتمثل ثمرة ناضجة من ثمار العلم والفقه والرأي في تراثنا العلمي والمعرفي، متمخضة عن التدقيق والتمحيص، والإيضاح والبيان، والمقاربات الدلالية، والمطابقات المقاصيديه، والتقريرات الشرعية، ثم الاختيار والترجيح والتطبيق، علما بأنه لا ترجيح إلا عند التعارض بين الأدلة من حيث الدلالة المستنبطة منها[3]، علي أن التعارض بين الأدلة النصية من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة والثابتة عن الرسول صلي الله علية وسلم غير وارد، لأن القرآن الكريم وحي الله تعالى لفظا ومعني، والسنة النبوية الشريفة وحي من الله تعالى من حيث المعني، ولا يتعارض ما أوحاه الله تعالى معنًى إلي رسوله صلي الله عليه وسلم مع ما أوحاه إليه لفظا ومعنًى، ومردُّ التعارض إنما يكون (من جهة نظر المجتهد)، فلربما أشكل عليه

---

[1] رواه الأمام مسلم في صحيحه بسنده عن عائشة رضي الله عنها، كتاب: الفضائل، باب: مباعدته صلي الله عليه وسلم للآثام واختياره من المباح أسهله...، جـ 4 ص1813، رقم: (2327)،

[2] في ضوء هذا راجع كتاب محاضرات في أصول الفقه د. نسرين عنان ص 194 – 209

[3] المرجع السابق ص 195.

الفهم، أو غاب عنه معنى، أو صعب عليه إدراكه فأوقعه فيما يوهم التعارض[1].

ومن ثم فإن الترجيحات العلمية في سائر مجالات المعرفة الإسلامية ثمرة جهد جاهد، وعقل ناضج، وحكمة بالغة في منظور الموازنات العلمية والمعرفية المنضبطة في تراثنا الإسلامي، والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة، ومن أراد أن يقف عليها فهناك العديد من كتب الفقه، وعلم الكلام، وعلم الأخلاق، وسائر علوم الدين تضمنت نماذج من الجدل، والمناظرة والحجاج، والمقارنات والموازنات والترجيحات، لا يسع المقام لذكرها، ويكفينا الإشارة إلى علم الفقه المقارن الذي تدرسه كليات الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة الأزهر الشريف، ودراسة النصوص الفلسفية ومقارنات الفلسفة ومباحث المتكلمين والعلماء في علم الكلام، وثمة مراجع ضخمه تعتبر سجلا حافلا بهذا الضبط والتعقيد العلمي في تراثنا الإسلامي.

وإني لأتساءل أي تراث علمي معرفي بلغ هذه المكانة من حسن البناء المنهجي، والفكر المقاصدي، بل أي تراث قام بعمليات نقد ذاتي، وبناء داخلي، لتصحيح المسارات العلمية والمعرفية، واختبار المصداقية، وسلامة الإجراءات والتطبيقات في تراث الأمم؟

إنه ورغم كل هذا الضبط والدقة والتقعيد والتأصيل تتعالى أصوات الناعقين للنيل من تراثنا الإسلامي لنزوعات قبيحة ومآرب مرذولة من حب الشهرة، والتفيقه والتعالم، والانبهار بمعطيات العلم التجريبي التي عجزوا عن بيان توافقاتها واختلافاتها من ديننا وتراثنا، وعجزوا عن فهم

---

[1] راجع الموافقات للإمام الشاطبي جـ 4 ص 604، مرجع سابق.

أوجه قربها منه وبعدها عنه، وبدلا من أن يوظفوها لخدمة قضايا الدين جعلوها مطاعن ومقادح، ونسوا أو جهلوا أن دين الله تعالي وكتابه لا يمكن أن يتناقض مع معطيات التجريب إذا ثبتت صحتها، لأن القرآن الكريم كتاب الله تعالي والكون صنعته تعالي، ومن المستحيل عقلا ونصا أن يتناقض كون الله تعالي مع كتابه الكريم، لأن الكون موضع الدلالات القاهرة، والبيانات الظاهرة على قواطع المعرفة الحقة بالله تعالي، والله تعالي يقول:(سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ)[1]، وقد وردة هذه الآيات الكريمة في موطن محاججة المكذبين بآيات الله تعالى، التي نزلت علي رسول الله محمد صلي الله علية وسلم[2]، وهي دلائل وحدانية الله تعالى[3].

ثانيا: مظاهر الضعف

لم تكن مظاهر الضعف المعرفي سمة من سمات التراث الإسلامي، وإنما كانت سمة من سمات بعض التصورات والآراء المعرفية لبعض المنشغلين بقضايا العلم والمعرفة والتي لم تنضبط رؤاهم وتصوراتهم بضوابط المنهج التراثي الراشد في البحث والمعرفة، لقد كانت آراءًا خاصة ببعض هؤلاء المنشغلين بهذه العلوم، أو بعض الفرق الكلامية التي أحدثت في الدين ما ليس منه، وخرجت على مقررات الإجماع العلمي في الاستدلال والاستنباط، وتصور بعض القضايا.

---

[1] سورة فصلت، الآية: 53.

[2] راجع تفسير الطبري جـ11، ص 135.

[3] راجع تفسير القرطبي جـ 7، ص5996.

ولعل مظاهر هذا الضعف تبدوا من خلال ما يأتي:

أولا: الرأي المجرد: أي العاري عن الدليل، (والقادر على تحصيل العلم لا يجوز له الاكتفاء بالظن أو الخرص)[1].

ثانيا: ضَعف الاستدلال: أي ضَعف البنى التكوينية للأدلة التي يبني عليها الرأي، وهي أدلة واهية تفتقد سمة الاعتبار والإقرار.

ثالثا: وضع الأدلة وتركيب النصوص لإيهام الناس بعلمية ما يقولون.

رابعا: الآراء المعتمدة على الإسرائيليات.

خامسا: الاعتماد على الآراء الشاذة والمنكرة.

ولعل هذا قد اتضح مما ذكرناه سلفا في قضية الموازنات والترجيحات ومدى إبرازها للأصوب واختيارها للأفضل دليلا ودلالة وحجة، فضلا عن الحكم على منكر القول وشاذ الرأي وضعيف الرؤية، لذا فإننا نحيل القارء الي مصادر التخريج للحيث الشريف وعلومه لمعرفة المدسوس والضعيف وما يحتج به وما لا يحتج، ومن تعتبر رواياته ممن لا تعتبر، وما يقبل وما يرد، وما يقاس بغيره وما هو شاذ وما غير ذلك.

فالتراث الإسلامي قيمة علمية معرفية تلفظ شذوذ الفكر ومنكر الرأي، وغريب التصور، وفاسد المنطق، وعَيِيّ الحُجة، وسقيم الوجهة، ولقد عنى العلماء والفقهاء في العصر الحديث بتنقية التراث مما علق به، وفق مناهج علمية دقيقة وآراءًا سديدة، وأفكارًا رصينة، ومنطق صحيح، فأزالوا كثيرا مما ألصق به، ودس في بواطنه، وما حشي في طياته، وشرحوا دلالات نصوصه، ودافعوا عنه. وذبوا عن حياضه، وأبرزوا مقاصده، فأضافوا إلي النقد الذاتي للتراث إضاءات نقدية أخرى، أماطت

---

[1] محاضرات في أصول الفقه د/ نسرين عنان ص279 مرجع سابق

اللثام عن كوامن معانيه، وأبلجوا حججه، وأظهروا معانيه، وهذا باب عظيم النفع، العلم به ضروري للمنشغلين بالإفتاء، لاسيما الفتوى الإلكترونية لصقل مواهبهم، وتمحيص آرائهم وإنماء مداركهم، وطاقاتهم الذهنية والمعرفية.

المطلب الثاني

تراكمية المعرفة والتعددية الثقافية

لا ريب أن "تراكمية المعرفة" تعبر بدقة عن قيم الثراء المعرفي، وتبين أهميته في إعداد المفتي وتوجيه المستفتي، وثمة علاقة بنائية تكوينية بينها وبين "التعددية الثقافية"، فالتراكمية المعرفية تمثل روافد فكرية تسلتهم قيمها من حقب معرفية تضرب بجذورها في عمق التاريخ العلمي والنهضة الثقافية للأمة، وتثري روافد الفكر والثقافة، وتفتق الذهن، وتهذب التصور وتقوِّم الوجدان.

و"التعددية الثقافية" تعني تنوع المعرفة والانفتاح علي سائر المسارات العلمية والمعرفية، سواء في الحقبة المعرفية الواحدة، أو الحقب المتراكمة، وهي ذاد العالم والفقيه والمفكر في آفاق الفكر وأفنان العلم، وحياض الثقافة ودوائر المعرفة، ولا تقف علي مكونات الثقافة والفكر الإسلامي فحسب، بل تمتد لتشمل المعرفة بالعلوم والثقافات والفلسفات المغايرة، والتفاعل معها بصورة إيجابية تُعْلي من قيم التوافق، وتبرز معالم التباين والتغاير والتناقض، وتسهم بصورة قوية في تصحيح مسار المعرفة الإنسانية والرقي الحضاري العالمي، لا سيما أن العصر الحديث يشهد تحديات التداخل الثقافي الحاد والتلاقح المعرفي القوي، والمؤثرات الفكرية المستمرة، والتجاذبات العلمية، وتنافراتها العلمية وتناقضاتها القيمية، وتوافقاتها الإصلاحية، في ظل الثورة التكنولوجية القوية التي قلصت المسافات الكونية، وتلاشت في ظلها الفترات الزمنية، التي كانت تقتطع من الزمن لتعلُّم تلك العلوم والثقافات للاستفادة بها في بناء معرفي نهضوي، وأصبحت المعرفة العالمية أروقة تنفتح لكل عقل ناهم تواق إلى العلم، شغوف بالمعرفة والثقافة والفكر.

ولا مرية أن التعددية الثقافية تصقل مواهب الخطاب الدعوي لعرض الإسلام وقضاياه السمحة وأصوله ومبادئه الصافية، وعرض ثقافته في دوائر المعرفة العالمية لتعريف الناس بحقيقة الإسلام ووسطيته ويُسره، وقيَمه الإنسانية والمعرفية في إثراء الوعي المعرفي العلمي، وإبراز قيم الإسلام الإنسانية التوافقية، التي تسعي إلى تحقيق العيش الكريم، والحوار المشترك، والتفاعل الجاد للقضاء على صور الفرقة بين الشعوب، والتي سببتها السياسات الاستعمارية في العالم، والتحفيز النفسي ضد الآخر، من منطلقات دينية تتخذ من الدين وسيلة لإلهاب جذور الاختلاف في الدين بين شعوب العالم، ومن ثم كان لا بد للمشتغلين بقضايا العلم والفقه والرأي في الدوائر الالكترونية العناية بعلم النفس وعلم الاجتماع، والتنمية البشرية، واللغات وآدابها، والتاريخ والجغرافيا، والتركيبات السكانية، لضبط خطابهم الدعوي وممارساتهم العلمية والفكرية في مخاطبة الآخرين عبر شبكات التواصل الاجتماعي "سوشيال ميديا".

هذا ولا بد من مراعاة القيم العلمية والمعرفية والفكرية الآتية لتحقيق التعددية الثقافية والانتفاع بها في دوائر العلم والمعرفة والحوار الفكري الهادئ ومنها ما يأتي:

(أ) مقررات العلم الحديث وإثراء مسارات العلم والمعرفة والافتاء.

(ب) فقه الترابط الدلالي والبناء المعرفي.

(جـ) فقه التناصِّ الدلالي وأثره في الاحتجاج والفتوي.

(د) التظاهرة الدلالية وبطلان الرأي المجرد.

أولا : مقررات العلم الحديث وإثراء مسارات العلم والمعرفة والافتاء.

لا شك في أن لمقررات العلم الحديث أهمية كبيرة في البناء العلمي والتكوين المعرفي والتأسيس للفتوي، في ضوء الإضاءات العلمية المعرفية الحديثة التي تفسر بعض الأحكام الشرعية وتجلي مقاصد الدين الإسلامي وشريعته، وترسخ القناعات الذاتية في الاستجابات الدعوية والتفاعلات المعرفية على المسارين: الداخلي، أي: داخل العالم الإسلامي، أو الخارجي، أي: خارج العالم الإسلامي، أو بالأحرى خطاب الذهنية الإسلامية وغير الإسلامية، بما تحقق عالمية الإسلام وشموله وإنسانيته قال الله ـ تعـالى ـ: (قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)[1]، وقال الله ـ تعـالي ـ: (وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)[2] ، (وذلك لا لخفائه ولكن لغفلته)[3]، وقال تعالى: (ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَـٰٓئِثَ وَيَضَعُ

---

[1] سورة: الأعراف آية: 158.

[2] سورة: سبأ آية: 28.

[3] مفاتيح الغيب للإمام الرازي م13 جـ 25 ص223، وراجع روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للإمام الألوسي، م 11 ج22، ص143، وتفسير أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، جـ7، ص 27.

عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) [1] .

وقد أومأت في التمهيد إلي ضرورة الدراية بالعلوم التجريبية كعلوم الفيزياء والكيمياء وعلوم الرياضيات والأحياء التي تعني بالبحث في الكائنات الحية والدقيقة، والتخليق البيولوجي، كما تعني بالإنسان وعلم النبات، وعلم الحيوان، وعلم الحشرات، وأشرت إلي أن قضايا العلم التجريبي هي القضايا المتحدية بقوة للعلماء والفقهاء والمفكرين في دوائر الإفتاء وأروقته، وميادين الفكر، وأن معطيات هذه العلوم أصبحت تمثل ظاهرة ضاغطة على مسارات الافتاء، وأنه يجب الانفتاح عليها واستيعابها في ضوء النصوص الشرعية، والقواعد الكلية للدين الإسلامي وشريعته الغراء، بما يحقق وسطية الإسلام وشموله واستيعابه لمستجدات الحياة وطوارئها.

ولا مرية أن قصور الدراية بهذه العلوم ينضب وعاء الفتوي، ويؤثر على عقلية الإفتاء في تطبيق مفهوم شمولية الشريعة، واستيعاب هذه القضايا المتحدية في إطار الحِل والحرمة، أو الإباحة والحظر، فلا بد من دراسة هذه القضايا والبحث في أحكامها بردها إلى نصوص

---

[1] الأعراف اية 157-158.

الشريعة، أو قياسها قياسا شرعيا دقيقا يؤدى إلي استكناهها والدراية بأحكامها.

فنظرا لهذا، وما سقته من بعض الاستشهادات في هذا الصدد فيما سبق أكتفي بالإحالة إلي مراجعة تلك العلوم والقضايا الفقهية المنبثقة عن الدراية بطبيعتها، والتي أثيرت علي الساحة في الآونة الأخيرة، واقتضت بذل جهد كبير من العلماء والفقهاء في استخلاص أحكامها الشرعية بعد جدليات حادة من حيث الأخذ والرد، والقبول والرفض، والاعتبار وعدم الاعتبار، فلعل ذلك يبرز مزيدا من أهمية العناية بهذه العلوم للمنشغلين بالإفتاء والمختصين به.

ثانيا: فقه الترابط الدلالي والمعرفي:

يعتبر "الترابط الدلالي "قضية تفرض نفسها علي المسارات العلمية والفقهية والفكرية وأعني به ترابط دلالات النصوص بعضها ببعض للدلالة علي وجه من وجوه القضية مثار البحث، أو هو الامتزاج الدلالي بصورة تحقق امتزاج الدلالات في الدلالة علي حكم القضية، وإماطة اللثام عن استكناه الظواهر العلمية والفكرية دراية وحكما، في إطار الإثبات والنفي، والوقوف علي أسبابها، ووجوهها، ودوافع وجودها، وآثارها، مما يقطع الجدل الدائر حولها، ويجلي مضامينها ومقاصدها لعقول المجتهدين والدارسين والمنشغلين بقضايا العلم والفقه والرأي في ميادين العلم والمعرفة، ولعلنا نقف من خلال ذلك علي دلالات الترابط الدلالي المتمثلة فيما يأتي:

أولا: قوة الدلالة وتماسك عراها.

ثانيا: إيضاح الدلالة كاشف عن كنه القضية وحكمها.

ثالثا: إزالة الجهالة والنكارة والشذوذ عن القضية مفهوما وحكما.

رابعا: الوثوق بالرؤى والتصورات والأحكام المنتزعة من دلالات النصوص.

خامسا: قطع الجدليات القائمة حول القضايا المثارة، وإقصاء ما يثار حولها من الظن والخرص والحدث.

وكل هذا يفيد العلم الضروري الكاشف والحاكم، مما يؤثر تأثيرا قويا علي "البناء المعرفي"، الذي يتناسب تناسبا طرديا مع الترابط الدلالي بصورة تقرها البداهة ، ويوجبها العلم الصحيح، والنظر السديد، فكلما قوي الترابط الدلالي قوي البناء المعرفي، وكلما ضعف الترابط الدلالي ضعف البناء المعرفي.

وليست دلالة النص مقصورة علي ما يفهم من عبارته وحروفه، بل قد يدل النص علي معان تفهم من إشارته ومن دلالته واقتضائه، وكل ما يفهم منه من المعاني بأي طريق من الطرق يكون من مدلولات النص، ويكون النص دليلا وحجة عليه، ويجب العمل به، وإذا عمل بمدلول النص من بعض طرق دلالته، وأهمل العمل بمدلوله من طريق آخر فقد عطّل النص من بعض الوجوه، ولهذا قال الأصوليون: يجب العمل بما تدل عليه عبارة النص، وما تدل عليه دلالته وروحه ومعقوله، وهذه الطرق بعضها أقوى دلالة من بعض، ويظهر أثر هذا التفاوى عند التعارض[1]، هذا فضلا عن أن المعرفة تدور مع الدلالات وجودا وعدما، وجلاءًا وخفاءًا، ومنطوقا وحكما، ومفهوموما ومقصدا، وليس بخاف أن انفكاك الدلالة وهشاشتها، يؤدي إلي انفكاك البنية المعرفية وهشاشتها وعدم تماسكها أمام تحديات العلم والفكر، وأن سطحية الفهم الدلالي،

---

[1] علم أصول الفقه د. عبد الوهاب خلاف ص 143 مرجع سابق.

وسطحية المعرفة، وسطحية الرؤية المقاصدية، مما يؤثر بقوة علي بناء معرفي قوي ومتماسك، الأمر الذي يؤثر علي القناعات المعرفية، والتصديقات العلمية المنطقية، والتصورات الحكمية الشرعية.

ولا بد من ترابط دلالات كل النصوص في نسق استدلالي واحد، ترابطا يقوي عملية الاستدلال، ويجلي صور الشواهد الدلالية في الأذهان لترسيخ القناعات الفكرية، والمعتقدات الدينية وضرورة التطبيقات الشرعية، لا سيما أن تناقض الدلالات واضطرابها يزيد من احتدام الجدل العلمي والفكري والديني حول القناعات والمعتقدات ويؤدي إلي تفكيك بنيتها في عقول الناس.

من ثم ندرك أهمية الفقه الدلالي فهما وإدراكا وإحاطة لإدراك الحكم، وقوة الرؤيا وصحة التصور، ويقين التصديق، وهذا شرط لإفادة العلم الضروري بمباحث العلوم والمعارف، ولا بد للمنشغلين بالإفتاء علي الدوائر الإلكترونية من بذل مزيد من العناية والدراية بهذه القضية لصياغة عقل جامع لأطراف صور الأحكام والقناعات بالقضايا المطروحة، وتبسيط المسافات الشرعية في إطار علميٍّ بنائيٍّ معرفيٍّ متقنٍ ومحكم، وبذل قصارى جهدهم في سبيل تحقيق ذلك.

وأنوه إلي أن فقه الترابط الدلالي لا يقتصر علي فقه الدلالات النصية فحسب، وانما تتسع دائرته لتشمل كل دلالات المعرفة والعلوم المرتبطة بالدلالات النصية شرحا وإيضاحا، وإضافة وتكاملا ومبني، لأن العلم بطبيعة القضية العلمية شرط لصحة الحكم المتعلق بها،

ويتوقف فقه "الترابط الدلالي" في البناء المعرفي على ما يأتي:

أولا: قوة البناء المنهجي للاستدلال وفق مناهج البحث العلمي والبناء المعرفي

ثانيا: قوة القصور في مخيلة العالم والفقيه والمفكر.

ثالثا: فهم مراتب الأدلة، وخصائصها ومظاهر قوتها، وأسباب ضعفها.

رابعا: الدراية الكاملة بمباحث الأدلة من حيث معرفة أسباب نزول الآيات القرآنية الكريمة، وأسباب ورود الأحاديث النبوية، ودراسة الوقائع والأحداث والأوعية الزمنية والمكانية لهذه الأدلة النصية [1].

خامسا: القدرة على استخلاص عناصر الاستدلال بحذق ومهارة.

ودراسة علوم الحديث من حيث تخريج الروايات، والحكم عليها، ومعرفة الصحيح من الضعيف، وسائر درجات الحديث، والثابت من الموضوع، وشروط الرواة في التصحيح والتضعيف، وغير ذاك من مباحث الأدلة في هذا الباب، مما يلزم لقوة البناء الدلاليّ.

ولا ريب أن فقهَ "الترابطِ الدلاليّ والبناءِ المعرفيّ" ذو صلة قوية بفقه "التناص الدلاليّ" والآتي تحريره مفهومه:

ثالثا: فقه " التناص الدلالي" وأثره في الاحتجاج والفتوي

هناك فرق بين "الترابط الدلالي" و "التناصّ الدلاليّ" من حيث الآتي:

أولا: "الترابط الدلاليُّ خاص بمباحث الدلالة، وليس خاص بمباحث الأدلة، أي خاص بما يستنبط من الأدلة، وليس ببناء الأدلة، وفرق كبير بين القضيتين، قضية المُساقِ للفهم، وهو "النص"، وقضية المفهوم من النص، وهو الدلالة.

---

[1] راجع الاتقان في علوم القرآن للسيوطي جـ 35ص104، لمزيد من دراسة هذه المباحث. فقد عقد مبحثا يبين فيه المكي والمدني من القرآن الكريم وأسباب النزول واماكن نزول الآيات الكريمة وما نزل بسبب وما نزل بغير سبب..الخ.

ثانيا: إن "الترابطَ الدلاليَّ" ترابطُ دلالات، بحيث تتناسق وتمتزج في نسيجٍ دلاليٍّ قويٍّ، بينما يرتبط "التناصُّ الدلالي" بقوة بمُفاعلة الحضور النصيّ أي بتفاعل التناصّ، الذي يقصد به التراصُّ النصيُّ المتكاثرُ في إطار من التوافق التامّ والانسجامِ المطلق بين نصوص الأدلة، أو هو حزمةُ النصوص المتفاعلةِ التناصّ في طرز بنائي واحد.

وليس شرطا للتناصّ الدلاليّ توافقُ النصوص من حيث البنية وتطابق الصياغة، بحيث يُعتبر المختلف لفظا منها غيرَ متناصٍّ، فقد تكون النصوص مختلفة البنية والصياغة إلا أنها تتمحور حول دلالات متطابقة، أو متقاربة، أو متمازجة ، وهذا راجع إلي طبيعة الأدلة، من حيث النصية، والعقلية، أي من حيث بنية النص وبنية المفهوم، وتختص بنيةُ النصّ بالأدلة النصية من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، بينما تختص بنيةُ النص المفاهيمية بآراء العلماء والفقهاء والمفكرين من خلال فهمهم للنصوص المصدرية.

ولا تنحصر بنية النص المفاهيمية في فهم النصوص المصدرية، وإنما تشمل الرؤى والتصورات العقلية، وإن كان نقلها حرفيا يعد نصا منقولا عن العلماء والمجتهدين والمفكرين، لكن نصيةَ نقل المعقولِ لا تُضاهِي نصيةَ النص المنقول، وإن توافقت دلالة العقل مع دلالة النص في كل من هذه النصوص المنقولة بالجملة، هذا وقد وردت لفظةُ التناصّ في لسان العرب لتدل على معنى الاتصال، ولكنها استخدمت في التجاور الحسي، ولا يمنع هذا نقله إلى المعنويات، فقد ورد (يقال: هذه الفلاة تناص أرض كذا وتواصيها أي تتصل بها .. وورد فيه: ونصَّ المتاعَ

جعله بعضه على بعض)[1]، وكما ورد في تاج العروس (تناص القوم: أزدحموا)[2] (التناص: مفاعلة بين الطرف وأطراف أخرى تقابله، يتقاطع معها ويتمايز، أو تتمايز هي في بعض الأحيان)[3] ذلك أن نصوص الإثبات والإيضاحِ الدلاليّ وكذلك نصوصُ النفيِ لا يمكن عقلا وصفها بالتمايز، لأن التمايز قد يحمل دلالة التناقض في إطار مفهوم التغايرُ النصيّ.

بيد أنني أتوافق مع الناقد في الشرط الأول من النص، وهو اعتبار "التناصّ" (مفاعلة بين الطرف وأطراف آخر تقابله، يتقاطع معها) أي تلتقي كلها وتجتمع في نقطة تقاطع، وهي ما نسميه بالتوافق الدلاليّ . لكن التمايز في التناصّ، أي مغايرة النصوص بعضها ببعض إن كان يقصد به التغايُر الذي يفيد التنوع أي تنوع التفاعل النصيّ أو المفاعلةِ النصيةِ ـ أي المفاعلة في المورد والموضوع ـ دون التناقض والتضارب فلا أري بأسا في اعتباره تعريفا للتناص في وشائجه الاشتقاقية، وليس في تعريفه الاصطلاحي.

تعريف التناصّ الدلاليّ:

لن نخوض في تعريف التناص الدلاليّ مخاضَ الأدباء والنقاد [4] في دراساتهم الأدبية والنقدية، وإن كنت قد أفدت مما كتبوه في إيضاح

---

[1] لسان العرب مادة (ن ص ص) مرجع سابق.

[2] تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، مادة (ن ص ص) جـ 18 ص 182.

[3] بحث بعنوان التناص الأدبي ومفهومه في النقد العربي، حسين ميرزائي، diwanalarab.com

[4] راجع: انفتاح النص الروائي، النص والسياق ص 95، وراجع أفق الخطاب النقدي دراسات نظرية وقراءات تطبيقية، صبري حافظ، ص 58، وراجع مقال التناص عربيا

المفهوم والتمييز بين إطلاقه في الدراسات الدينية والعلمية والفقهية والفكرية وإطلاقه في الدراسات الأدبية، فلم أسر مسارهم في التطبيق، وقد آثرت التفريق لاختلاف طبيعة الدراسة والمشرب والمقصد والمسار، ووضعت تعريفا اصطلاحيا يتناسب مع طبيعة الدراسات الدينية والشرعية على النحو الآتي:

التناصّ الدلاليّ: حزمة النصوص متفاعلة التناصّ والتراص في طرز بنائي واحد يدعم قضية الاستدلال.

عوامل قوة "التناص الدلالي"

تتوقف قوة "التناص الدلالي" علي ما يأتي:

أولا: قوة الاستدلال المتوقف بطبيعته على قوة الاستقراء، جزئيا كان أو كليا، تاما كان أو ناقصا، فنضوج الاستقراء يؤدي إلى قوة "التراص" النصي أو "التناص" أي أنه يؤدي إلى قوة ترابط الحِزَم النصيةِ الدالةِ على وجه من وجوه القضية، أو المستغرقةِ أطرافَها، أو سائرَ مفرداتها.

ثانيا: قوة الانتخاب النصي للأدلة: أي قوة بنيةِ الدلالة، فضعفَ بعض الأدلة يؤدي إلى إضعاف البنية النصية للدلالة، مما يؤدي إلى ضعف "التناص"، وفقدان فاعليته في الاستنباط الدلالي على الأحكام أو الظواهرِ الفكريةِ أو القضايا العلميةِ والمعرفيةِ.

ثالثا: القدرات الذهنية والمَلَكات الخاصة، حيث تؤديان إلي حسن اختيار النصوص، ودقة استنباط دلالاتها لضبط الرؤى والتصورات والأحكام العلمية والمعرفية.

رابعا: فقه دلالة السياق: إذ لا ريب أن لدلالة السياق من المعاني ما لا توحيه اللفظة أو الجملة في النص، ويتحكم السياق في الثراء الدلاليّ

المستقَى من النصوص، فدلالة اللفظ أو الجملة في النص دلالة جزئية، وهي وإن كانت محتملة نصيا، أي يحتملها النص، إلا أنه لا تعبر بالضرورة عما يتضمنه من دلالات، وتأتي دلالات السياق لتمثل رؤية دلالية معرفية أدق وأعمق وأكثر ثراءًا في صورها الكلية الجامعة من الدلالات الجزئية لجملة أو أكثر في النص الواحد.

ويتضح هذا من فهم أبي يعلى الحنبلي قضية الإمامة، حيث (لا يجوز نصب إمامين على إمامة واحدة قياسا علي ما تظاهر من الأدلة العقلية والنصية، قياسا علي قول الله تعالى " لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ "[1]، وعلل ذلك بأنهما ربما تعارضا في العقد والحل ، والتقليد والعزل، واذا لفسد مفهوم الإمامة، وضاعت بفساده مصالح العباد، مثلما تدل عليه الصورة العقلية في بطلان تعدد الآلهة وإثبات عدم وجود صانع للعالم غير الله تعالى)[2].

وقد اعتمد الإمام الشافعي في كتاب الرسالة أبوابا في الدلالة النصية يجب معرفتها ومدارستها وفقها والتزامها وتطبيقها والاستعانة بها في فهم التناص الدلالي، ولكنها تحتاج إلى عمق فكرة، وقوة تأمل وسلامة دراية[3].

خامسا: التنوع الثقافيُّ وشمولية الإدراك، حيث إن سعة الثقافة، وتنوع روافدها وشمولية مدركاتها، ودقة إدراكاتها تؤدي إلى القدرة علي صياغة

---

[1] سورة الأنبياء:22.

[2] الأحكام السلطانية للقارئ أبي يعلى الحنبلي ص 32 دار الكتب العلمية، بيروت، بنان بدون تاريخ.

[3] الرسالة للإمام الشافعي ص21 وما بعدها مكتبة التراث ط2 1399هـ/1979م.

أدلة أخرى مكملة، أي من خارج الإطار الدلالي، من علوم أخرى متقاربه أو متجانسة، تمثل إضافة نصية ورؤية دلالية لضبط التصورات المعرفية وإنضاجها، كالعلوم التجريبية وغيرها.

فقضايا "التجاور النصي" و"التراص النصي" تعني التظاهرَ النصيَّ القويَّ الذي يؤدي بالضرورة إلي التناص، أي "تناص الأدلة" علي الحكم أو االتصور، ويؤدي هذا كله إلي إثراء وعاء الاستدلال، وتناص الدلالات في صورتها المستخلصة من الأدلة.

وتتوقف عملية التناص الدلالي علي أمرين:

أولهما: فهم عبارة النص.

ثانيهما: فهم إشارة النص.

(أولا: فهم عبارة النص: المراد بعبارة النص صيغته المكونة من مفرداته وجمله، والمراد بما يفهم من عبارة النص المعنى الذي يتبادر فهمه من صيغته ، ويكون هو المقصود من سياقه، فمتى كان المعني ظاهرا فهْمه من صيغة النص، والنص سيق لبيانه وتقريره، كان مدلول عبارة النص، ويطلق عليه المعني الحرفي للنص، فدلالة العبارة: هي دلالة الصيغة علي المعني المتبادر فهمه منها، المقصود من سياقها، سواء أكان مقصود من سياقها أصالة أو مقصودا تبعا، قال الله تعالى: " ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ "[1]، فهذا النص تدل صيغته دلالة ظاهرة علي معنيين كل منهما مقصود من سياقه أحدهما أن البيع ليس مثل الربا، وثانيهما: أن حكم البيع الإحلال، وحكم الربا التحريم، فهما معنيان مفهومان من عبارة النص، ومقصودان

---

[1] سورة البقرة، الآية:275.

من سياقه ، لكن الأول مقصود من السياق أصالة، لأن الآية سيقت للرد علي الذين قالوا: إنما البيع مثل الربا، والثاني مقصود من السياق تبعا، لأن نفي المماثلة استتبع بيان حكم كل منهما حتي يأخذ من اختلاف الحُكمين أنهما ليس مثلين، ولو اقتُصر علي المعنى المقصود من السياق أصالة لقال: وليس البيع مثل الربا.

ثانيا: فهم إشارة النص: أي المعني الذي لا يتبادر فهمه من ألفاظه، ولا يقصد من سياقة، ولكنه لازم للمعنى المتبادر من ألفاظه، فهو مدلول بطريق الالتزام، ولكونه معني التزاميا وغير مقصود من السياق كانت دلالة النص عليه بالإشارة لا بالعبارة، وقد يكون، ظاهرا وقد يكون خفيا، ولهذا قالوا: إن ما يشير إليه النص قد يحتاج فهمه إلي فضل تأمل أو أدناه، حسب ظهور وجه التلازم وخفائه، مثال هذا قول الله تعالى: " وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ "[1]. يفهم من عبارة هذا النص أن نفقة الوالدات من رزق وكسوة واجبة علي الآباء لأن هذا هو المتبادر من ألفاظه المقصود من سياقه، ويفهم من إشارته أن الأب لا يشاركه أحد في وجوب النفقة لولده عليه، لأن ولده له لا لغيرة)[2].

إن عملية الاستدلال علي القضية المعرفية تحتاج إلي فقه دقيق للبناء الدلالي المتمثل في حسن سرد النصوص، وانتقائها بشكل إيجابي يخدم قضية الإثبات، ويرسخ القناعات، ويدعم قيم الاحتجاج المعرفي في إنشاء الأحكام، وتكوين التصورات المعرفة الدقيقة، ولا يتم هذا إلا في إطار "التناص الدلالي" أي تناص الدلالات، المتوقف علي تناص الأدلة

---

[1] سورة البقرة، الآية: 233.

[2] علم أصول الفقه د. عبد الوهاب خلاف، ص45-146، مرجع سابق، بتصرف يسير.

قوة وضعفا، وكمالا وقصورا، وهذا ما ننبه إلي ضرورة توافره في مجال الإفتاء، ودراية المنشغلين بالفتوى به.

إن سعةَ إطلاعِ المخاطِب وقوةَ حجتِه تؤديان إلي طمأنينة المخاطبين ، وترسيخ معتقداتهم وقناعاتهم، بينما تؤدي ضحالةُ معرفتِه وضعفُ استعداده العلمي والثقافي والفكري إلي عدم وثوق المخاطبين به، وانصرافهم عنه، وعدم تصديقهم بآرائه الفكرية، واقتناعهم بأحكامه الفكرية، وتصوراته العلمية.

رابعا: التظاهرة الدلالية وبطلان الرأي المجرد

أعني بالتظاهرة الدلاية: تفاعل ظهور الدلالات على حكم، أو تصور، أو رأي في قضية مثارة للنظر تتطلب قطعا في حكم خلافيٍّ، أو إنشاءًا لحكم فقهي ابتداءً، أو تأسيسًا لرأي علمي، على أن التظاهرة الدلالية تستمد معنى البيان والوضوح من دلالة الظهورِ الاشتقاقيةِ [1] في وعائها اللغوي لمادة (ظ هـ ر). وإذا كانت "التظاهرة النصية" تعني تظاهر النصوص علي دلالة بعينها، فإن "التظاهرة الدلاليةَ" تعني تظاهرةَ الدلالات المتعددة علي تصور علمي أو فكري أو معرفي لوجه من وجوه القضية يدعم عملية "الإثبات" أو "النفي"، أو تحول القناعات من النفي إلي الإثبات أو العكس، مما يكون له أثره البلغ في الاحتجاج الجدلِّي أو إنشاءِ التصورات وتكوين الرأي

والعلاقة بين "التظاهرة الدلالية" و "الرأي المجرد" علاقة "عدمية" بمعني أن الرأي المجرد يتلاشى في وجود الظاهرة الدلالية، التي تقتضي ظهور بطلانه، ذلك أن التظاهرة الدلالية تقطع الجدل الدائر حول

---

[1] راجع لسان العرب مادة (ظ هـ ر). مرجع سابق

القضايا العلمية والمفاهيم المعرفية وتفرض الخضوع لسلطة الدلالة الظاهرة، نظرا لسطوعها، وقوة الاحتجاج بها، وتغييب الدلالة تبعا لذلك. وهذا جلِيٌّ في قول الله تعالي ، ويبقى وجود "الرأي المجرد" احتماليا أو يقينيا في غياب النص، قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾[1] ، وقول الله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ لَهُمۡ شِرۡكٞ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِۖ ٱئۡتُونِي بِكِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ هَٰذَآ أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾[2].

فطلب البرهان علي صدق معتقدهم، وطلب الدليل على صحة عقيدتهم دليل قطعي علي أهمية انتقاء الدليل، وقد ورد في معنى الآية الكريمة (لا دليل لكم نقليا أو عقليا علي ذلك أو علم صحيح – كما قال مجاهد – يأثرونه عن أحد ممن قبلهم)[3].

وقد ذم الإمام الشاطبي وغيره من علماء الأمة القول المجرد في قضايا الدين حيث قال: (أما الرأي غير الجاري علي موافقة العربية، أو الجاري علي الأدلة الشرعية، فهو الرأي المذموم من غير إشكال، كما كان مذموما في القياس أيضا، حسبما هو مذكور في كتاب القياس، لأنه تقوُّلٌ علي الله تعالى بغير برهان، فيرجع إلي الكذب علي الله تعالى، وهذا القسم جاء من التشديد في القول بالرأي في القرآن الكريم ما جاء كما

---

[1] سورة: البقرة، الآية:111.

[2] سورة: الأحقاف، الآية:4.

[3] تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير ج4 ص 154.

روى عن ابن مسعود: "ستجدون أقواما يدعونكم إلي كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإياكم والتبدُّع، وإياكم والتنطع، وعليكم بالعتيق، وعن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: إنما أخاف عليكم رجلين: رجل يتأوَّل القرآن علي غير تأويله، ورجل ينافس الملك علي أخيه، وعن عمر- أيضا - ما أخاف علي هذه الأمة من مؤمن ينهاه إيمانه، ولا من فاسق بيِّن فسقه، ولكن أخاف عليكم رجلا قد قرأ القرآن حتي أذلقه بلسانه، ثم تأوله علي غير تأويله"[1].

ولا مرية أن الرأي المجرد من الدليل، العاري عن الحجة لا يؤسس قناعة، ولا يكوِّن عقيدة، ولا يبني معرفة، ولا ينهض لتعضيد فكرة أو التنظير لمبدأ معرفي، أو الانتصار لمذهب فقهي أو رؤية علمية، ولا بد في تحرير التظاهرة الدلالية من الإيضاح والبيان واختيار الدلالات المتظاهرة القوية بعيدا عن الغموض واللبس، وما يثير الشبهات في العقول، ويدعو إلي التردد والحيرة في مسائل الاعتقاد والفتوى وقد عقد الإمام الغزالي البابَ الثالثَ من رسائله بعنوان: "في فصول متفرقة وأبواب نافعة في هذا الفن"[2]، فيما يتعلق بمسائل الصفات وفقه دلالات أدلتها، وقد أثار بعض الافتراضات و رد عليها.

وتجاهل التظاهرة الدلالية للنصوص في معالجة القضايا العقدية والفقهية والفكرية يؤدي إلي الجنوح إلي الأقوال الشاذة والرأي المجرد، فينحت منها تصوراته، وينسج منها قناعاته نسجا واهيا يجنح إلي الغلو والتشدد، لا يصمد أمام النقد، ولا تقوم به حجة، ومما يدل علي هذا قول

---

[1] الموافقات للإمام الشاطبي ص383 مرجع سابق.

[2] مجموعة رسائل الإمام الغزالي: رسالة الجام العوام في علم الكلام ص 41.

الإمام محمد أبو زهرة في غلو الخوارج وتشددهم: (قام مذهب الخوارج علي الغلو والتشدد في فهم الدين فضلوا حيث أرادوا الخير، وأجهدوا أنفسهم وأجهدوا الناس معهم وأن المؤمنين الصادقي الإيمان لم يحكموا بكفرهم وإن حكموا بضلالهم، ولذا روى أن عليا رضي الله عنه أوصى أصحابه بألا يقاتلوا الخوارج من بعده، لأن من طلب الحق فأخطأه ليس كمن طلب الباطل فناله، فعليٌّ رضي الله تعالى عنه يعتبر الخوارج طالبين للحق ولكن جانبوا طريقة، ويعتبر الأمويين طالبين للباطل ونالوه، ويقول: "ولكن مع هذا الغلو نبت في الخوارج ناس قد ذهبوا مذاهب ليست من الإسلام في شيء، وهي تناقض ما جاء في كتال الله تعالى وما تواترت به الأخبار عن الرسول صلى الله علية وسلم")[1]، وهكذا يشير إلي أن نزوع الخوارج إلي الغلو والتشدد ناشئ عن الرأي المجرد، الذي لا يأبه بالتظاهرة الدلالية التي توجب كون الحق في مذهب من تحرَّوا النصوص الشرعية واجتهدوا في فقهها في إطار تظاهرة دلالاتها علي الحق المجرد، وهذا ما أدى ببعض العلماء إلي الرد علي أهل الرفض والاعتزال إذ نزع أهل الرفض إلي الغلو في الدين، وأهل الاعتزال الي الغلو في تقدير مكانة العقل من النص.[2]

شروط تحقق "التظاهرة الدلالية"

إن كانت التظاهرة الدلالية علي قضية ما تعني ثراءً معرفيًّا فائقا، واحتجاجا قويا قطعا، فإنه ينبغي معرفة الشروط التي يجب توافرها لهذه التظاهرة وهي:

---

[1] تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية.

[2] راجع كتاب المنتقى من منهاج الاعتدال للحافظ الذهبي تحقيق محب الدين الخطيب، وزارة الأوقاف السعودية 1418هـ

أولا: الوضوح والبيان الدلالي.

ثانيا: عدم التعارض والتناقض الدلالي.

ثالثا: قوة الدلالة وشموليتها المعرفية.

هذا بالإضافة عوامل قوة "التناص الدلالي" التي ذكرتها في القضية السابقة.

إن مراعاة هذه القضايا جميعها يؤدي إلى "التكامل المعرفي" و "التعددية الثقافية" اللازمة لإثراء وعاء الفتوى، وضبط مساراته، وإثراء أوعية العلم والفقه والمعرفة والثقافة بجوانبها المختلفة ومجالاتها المتعدد، كما أن مراعاتها ضرورة ملحة لصقل مواهب وقدرات العلماء والفقهاء والمفكرين، لا سيما في عصر قنوات الاتصال المفتوحة وشبكات التواصل الاجتماعي المتحدية بتنوع أطروحاتها، وتفاوت معارفها ومعلوماتها.

ولا مرية أن لهذه التكاملية المعرفية والتعددية الثقافية أثرها القوي في حضور مبهر وتكوين عقلية قادرة علي إكساب القناعات وتصحيح مسارات الاعتقاد.

هذا وبالله تعالى التوفيق، ومنه الهدى والرشاد .

الخاتمة

أولا : أبرز النتائج

1- التكامل المعرفي والتعددية الثقافية ضرورة علمية للعلماء والفقهاء والمفكرين.

2- التراث الإسلامي قيمة علمية وفقهية ومعرفية ملهمة تستوعب المستجدات وتلفظ الغرائب والمستنكرات من الرؤي والتصورات.

3- الإسلام دين يستوعب الكون وحركة الحياة والنشاط الانساني.

4- قوة التصور تتوقف على قوة الدراية.

5- لا بد من مراعاة الضوابط الشرعية والحفاظ على قيم التراث الراشدة.

6- الاختلاف الفقهي والعلمي والفكري لا يعني بالضرورة التناقض.

أهم التوصيات

1- عقد دورات تثقيفية للمنشغلين بالفتوي والمهتمين بقضايا العلم والرأي في سائر فروع العلم والمعرفة، لا سيما في العلم التجريبي وعلوم الحياة لتزويدهم بالمعرفة وتنمية مداركهم ، وصقل مواهبهم العلمية والفكرية.

2- التدريب على التعلم الذاتي وتحقيق شمولية المعرفة.

3- البعد عن القسر الفكري والاختزال المعرفي، وفرض أطروحات المذهب والاتجاه على أنها الصواب الذي يجب قبوله واتباعه.

4- تعلم اللغات الأجنبية للاطلاع المباشر على الأفكار والثقافات والحقائق العلمية لدى الأمم والشعوب ، وإنضاج الرؤى والتصورات.

5- الاستفادة بالعلماء البارزين في التخصصات العلمية المختلفة، لا سيما العلوم التجريبية وعلوم الحياة، وضمهم إلى عضوية المراصد العلمية والفكرية والإفتاء.

6- تكوين هيئة رصد للذكاء الاصطناعي بدار الإفتاء والمؤسسات الأخرى للمتابعة والاستفادة والرصد والتقييم لكل ما يعرض على AI مما من شأنه إفادة التخصصات العلمية وطبيعة العمل المختلفة.

المراجع

- سنن ابن ماجه في تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، الناشر دار الرسالة العالمية، ج1، 1430ه/ 2009م.

سنن البيهقي تحقيق وتخريج دكتور عبد العلي عبد الحميد، إشراف مختار الندوي مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض ط1 1423ه/ 2003م.

- سنن الدارقطني، تحقيق شعيب الأرناؤوط الناشر مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط1 1424ه/= 2004م.
- صحيح الإمام مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، بدون تاريخ،
- مسند الإمام أحمد في تحقيق شعيب الأرناؤوط وأخرون، إشراف عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421ه /2001م.
- المستدرك للحاكم، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية ، بيروت ط1 1411ه/ 1990م.
- أفق الخطاب النقدي دراسات نظرية وقراءات تطبيقية. صبري حافظ . ص 58 ، دار الشرقيات القاهرة 1996وراجع مقال التناص عربيا وغربيا شبكة الألوكة www.alukah.netبتاريخ 2017/2/18م
- إحياء علوم الدين للإمام الغزالي دار التراث بدون تاريخ.
- الأحكام السلطانية للقارئ أبي يعلى الحنبلي ص 32 دار الكتب العلمية ، بيروت، بنان بدون تاريخ.
- بحث بعنوان التناص الأدبي ومفهومه في النقد العربي ، حسي ميرزائي، جامعة آزاد الاسلامية في كرج، منشور على موقع

ديوان العرب بتاريخ 6 أيلول، سبتمبر 2011م .
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي تحقيق مجموعة من المحققين مادة (ن ص ص) ج 18 ص 18دار الهداية بدون تاريخ.
- تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، مكتبة الأسرة سلسة إنسانيات، الهيئة المصرية للكتاب، 2013م
- تذكرة القاضي والمستقضي، شرح وتحقيق د. مصطفي الندوي لكتاب ظفر اللاضي بما يجب في القضاء علي القاضي، للأمير صديق خان القنّوْجي 1307هـ، دار ندوة العلماء للطباعة والنشر، طلخا ، المنصور، الدقهلية، ط1 1436هـ/2015م.
- تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير ج4 ص 154 مكتبة دار التراث بدون تاريخ.
- رسائل الإمام الغزالي : رسالة الجام العوام في علم الكلام ص 41 دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط4 2006م/1427هـ.
- الرسالة للإمام الشافعي والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم دار الكتب العلمية بيروت لبنان بدون تاريخ
- تفسير أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق خالد عبد الغني محفوظ، جـ7، ص 27،دارالكتب= = العلمية، بيروت – لبنان.
- تهافت التهافت لابن الرشد، تقديم وتعليق أحمد شمس، دار الكتب العلمية ط2 2002م/1424هـ.
- تهافت الفلاسفة للإمام الغزالي، تقديم وضبط أحمد شمس الدين،

دار الكتب العلمية.لبنان ط1 1421 هـ
- التاريخ والمؤرخون دراسة في علم التاريخ ، د. حسين مؤنس ص 235 دار الرسالة ط2 1421هـ / 2001م.
- الحضارة دراسة في أصول وعوامل قيمها وتطورها د. حسين مؤنس، سلسلة عالم المعرفة 237، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت جمادى الأولى 1419هـ – سبتمبر (أيلول)1998
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للإمام الألوسي، م،11 ج22، ص143، دار الفكر، بدون تاريخ.
- علم أصول الفقه دكتور عبد الوهاب خلاف ص229 ، دار القلم ، ط12 1398هـ/1978م.
- قاموس تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، تحقيق مصطفى حجازي جـ 24 ص 133 ، دار التراث العربي 1987م.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي مادة (ك م ل) جـ1 ص 37 مقدمة الشيخ نصر الهوريني، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط (1) 2000م
- لسان العرب لابن منظور مادة (ك م ل) ج7 ص730، دار الحديث بالقاهرة،1423هـ-2003م
- محاضرات في أصول الفقه د. نسرين عنان ص 273، بدون دار طبع وتاريخ طبعة.
- المدخل إلي دراسة الشريعة الإسلامية دكتور عبد الكريم زيدان مؤسسة الرسالة، 1410هـ/1989م

- مصادر الحق في الفقه الاسلامي دراسة مقارنه بالفقه الغربي ، د/ عبدالرزاق السنهوري ، مكتب التحقيق بدار احياء التراث دار إحياء التراث. بيروت. لبنان ط1 بدون تاريخ
- مفاتيح الغيب للإمام الرازي م13 ج25 ص223 دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1 1411هـ/1990م.
- مقدمة أحمد شاكر لكتاب الرسالة للأمام الشافعي ص 9 مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2 1399هـ 1979م وراجع . المعجم الوسيط مادة (ع ر ف) ج 2 ص595 المجمع اللغوي، ط(2) بدون تاريخ.
- المنتقى من منهاج الاعتدال للحافظ الذهبي تحقيق محب الدين الخطيب، وزارة الأوقاف السعودية 1418هـ الموافقات للإمام الشاطبي، مقابلة عن الطابعة التي شرحها الشيخ عبدالله دراز ، دار المعرة بيروت. ط3 ،1417هـ .
- انفتاح النص الروائي ، النص والسياق ص 95 ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت ط (1) 1989.
- جريدة الجمهورية اليومية مقال بعنوان: عصابات تجارة الأعضاء البشرية 34–وباء ينهش جسد المجتمع المصري تاريخ النشر نوفمبر 2019 م. تقرير : هدير السيد رئيس مجلس الإدارة حسام يونس، رئيس التحرير كريم فهمي gee.eg.com موقع صحتك "دليلك لحياة 35–صحية مقال تجارة الأعضاء " .. حقيقة أم وهم ؟ د. أحمد سمير عبد الحميد صحتك shehatok.com. yom7.com 2019/10/3م بعنوان: العالم الشرقي لتجارة الأعضاء البشرية عبر الفيس بوك. وقد قامت شرطة الإنترنت بمصر بتعقب الجناة.

- ar.m.wikipedia.org

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
التحرير المفاهيمى للمصطلحات	3
أولا : التحرير المفاهيمي لمصطلح " التكامل المعرفي ".	4
(أ) مفهوم التكامل في الاشتقاق اللغوي	4
التحليل الدلالي للاشتقاق اللغوي لمفهوم التكامل	5
(ب) التحرير المفاهيمي الاصطلاحي لـ " التكامل "	5
(جـ) التحرير المفاهيمي لمصطلح "المعرفة" في الاشتقاق اللغوي	6
التحليل الدلالي للمعاني الاشتقاقية لـ "المعرفة"	7
المعرفة في الاصطلاح	7
التكامل المعرفي في الإصطلاح	8
ثانيا: التحرير المفاهيمي لمصطلح "التعددية الثقافية"	9
1- التحرير المفاهيمي لمصطلح التعددية:	9
أ- مفهوم التعددية في اللغة	9
التحليل الدلالي للمعاني الاشتقاقية لمادة (ع د د)	10
التحرير المفاهيمي لمصطلح الثقافة	10
أ – التحرير المفاهيمي الاشتقاقي لمصطلح الثقافة	11
التحليل الدلالي لمعاني الاشتقاق اللغوي	11
التحرير المفاهيمي لمصطلح "ثقافة في الاصطلاح"	11
(ب)التحرير الاصطلاحي لـ "التعددية الثقافية"	12
إشكاليات قصور الوعي الإدراكي بمسائل الفتوى	12

مظاهر خطورة ظاهرة التمريض الفكري	15
المبحث الأول الذكاء الاصطناعي والتكامل المعرفي	19
بين الإشكالات المعرفية والمخاطر الفكرية تعريف الذكاء الاصطناعي	19
ثانيا: إيجابيات الذكاء الاصطناعي	23
ثالثا: الإشكاليات المعرفية والمخاطر الفكرية:	26
المبحث الثاني: التكامل المعرفي وإثراء الوعاء الدلالي للفتوى	37
البناء التكاملي للمعرفة وأهميته للمفتي	38
أهمية البناء التكاملي للمعرفة في الدراية والإفتاء	43
المطلب الثاني: بنى التكامل المعرفي	48
أولا: التكامل النصي	48
ثانيا: التكامل الدلالي	51
صور التكامل الدلالي	51
ثالثا: التكامل المقاصدي	53
رابعا: البناء المنهجي للمعرفة	57
أولا : قوة التوصيف	58
ثانيا: قوة التكييف	58
ثالثا: قوة التوظيف	58
رابعا: شمولية التصور	59
المبحث الثالث: التعددية الثقافية وإثراء مسارات الفتوي	61

المطلب الأول: معرفة المسارات التاريخية للفتوى والمعرفة	64
أولا: مظاهر القوة	66
1- المناظرات العلمية والفقهية	66
2- الجمع بين الآراء والفتاوى الفقهية	66
3- فقه الموازنات والترجيحات	67
أ- موازنة الأدلة	67
الموازنة المصدرية	68
موازنة مسارات الاستدلال	68
ب ـ موازنة مقاصد الأحكام والآراء العلمية	69
جـ ــ موازنة آثار الأحكام والآراء العلمية علي المكلف	69
ثانيا: مظاهر الضعف	72
المطلب الثاني: تراكمية المعرفة والتعددية الثقافية	74
أولا: مقررات العلم الحديث وإثراء مسارات العلم والمعرفة والافتاء	76
ثانيا: فقه الترابط الدلالي والمعرفي	78
ثالثا: فقه " التناص الدلالي" وأثره في الاحتجاج والفتوي	82
تعريف التناص الدلالي	85
عوامل قوة "التناص الدلالي"	85
رابعا: التظاهرة الدلالية وبطلان الرأي المجرد	88
شروط تحقق "التظاهرة الدلالية"	92
الخاتمة	94
أولا : أبرز النتائج ثانيا: أهم التوصيات	94
المراجع	96

الفهرس	**70**